

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك العاملة في الاردنية

Extent of Application of International Internal Auditing Standards in the Banks Working in Jordan

إعداد الطالب

احمد محمد امين زرعيني

إشراف الاستاذ الدكتور

تركي الحمود

حقل التخصص: المحاسبة

2013-2012

بسم الله الرحمن الرحيم

مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك العاملة في الاردنية

Extent of Application of International Internal Auditing Standards in the Banks Working in Jordan

إعداد

احمد محمد امين زرعيني

بكالوريوس محاسبة – جامعة اليرموك لعام 2007

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك، إربد-الأردن

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع:
الأستاذ الدكتور تركي راجي الحمود	مشرفاً ورئيساً	....
أستاذ في المحاسبة – جامعة اليرموك		
الأستاذ الدكتور ميشيل سعيد سويدان	عضواً	....
أستاذ في المحاسبة – جامعة اليرموك		
الدكتور راضي موسى الحمادين	عضواً	....
أستاذ مساعد في المحاسبة – جامعة الحسين بن طلال		

تاريخ تقديم الاطروحة 2013/1/13

الإهـداء

إلى والدتي الغالية، النور الذي نسير به في هذه الدنيا، أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية.

إلى روح والدي الطاهرة , رحمه الله رحمةً واسعةً وأسكنه فسيح جناته.

إلى إخواني و أختي العزيزة.

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي, زوجتي.

إلى كل أصدقائي و الأحبة و الزملاء.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث

احمد محمد زرعيني

شكـر وتـقـديـر

قال تعالى{ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا} [طه : 114]

صدق الله العظيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .... وبعد

فإنني أتوجه بالشكر وعظيم الإمتنان إلى الله رب العالمين الذي منَّ علي بإتمام هذا البحث المتواضع فلله الفضل من قبل ومن بعد احمده دوما واستعين به. ومن ثم فإنني أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الاستاذ الدكتور تركي راجي الحمود المشرف على هذه الرسالة, والذي منحني من وقته وجهده الكثير فكان خير ناصح ومشرف وكان لتوجيهاته وإرشاداته الكريمة الأثر الكبير لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان والتقدير إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة بقبول مناقشة هذه الرسالة فلهم مني وافر الشكر والتقدير .

والشكر كل الشكر كذلك لكل من قدم لي نصيحة أو مشورة أو مساعدة طيلة عملي على إعداد هذا العمل حتى خرج بهذا الشكل .

ولله ولرسوله الفضل أولاً وآخراً

الباحث

احمد محمد زرعيني

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة الاشكال

ملخص الدراسة

زرعيني، احمد محمد " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك الاردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، 2012. (اشراف الاستاذ الدكتور: تركي راجي الحمود).

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك الاردنية، ومعرفة فيما اذا كان تطبيق هذه المعايير، (في حال تطبيقها) تعمل على تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في البنوك العاملة في الاردن، ومن ثم التعرف على اهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، بالاضافة الى معرفة أثر بعض المتغيرات الديموغرافية للمدققين العاملين في البنوك الاردنية على مستوى تطبيق هذه المعايير.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف فقد قام الباحث باعداد استبانة وبما يتفق مع نصوص معايير التدقيق الداخلي الدولية موجهة الى مدققي البنوك الاردنية، وقد تم توزيع الاستبانات على المدققين وعددهم (75) مدققا، وقد تم استرداد (66) استبانة وبنسبة 88% من مجموع الاستبانات، استخدمت جميعها في عملية التحليل، وقد قام الباحث باستخدام المتوسطات الحسابية، واختبار (One sample t-test)، وتحليل التباين الاحادي (One Way ANOVA) لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها:-

1- يلتزم المدققون الداخليون العاملون في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وبدرجة مرتفعة بشكل عام، حيث تبين من نتائج اختبار (T) فيما يتعلق بدرجة الموافقة على بنود الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي المختلفة ان المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.141 و 4.626) وهي اكبر من الوسط الفرضي 3.

2- يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية، من وجهة نظر مستجيبي الاستبانة.

3- هناك معوقات تحول دون التزام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ومن أهم هذه المعوقات:

- انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات، انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي وانخفاض عدد المؤهلين في التدقيق الداخلي، قلة الدورات

والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق، وعدم اعتراف الإدارة العليا باستقلالية التدقيق الداخلي.

4- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى إلى سنوات الخبرة للمدقق الداخلي، ولا توجد فروق ذات دلالة في مستوى التزام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى الى العوامل الاخرى.

5- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام المدققون الداخليون لمعيار الغاية والسلطة والمسؤولية من معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى الى نوع البنك، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى الى العوامل الاخرى.

6- عدم اهتمام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية بالدورات المهنية في مجال التدقيق الداخلي، وهذا واضح في انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في مجال التدقيق.

وقد اختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق الداخلي الدولية، التدقيق الداخلي، البنوك الاردنية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فرضيات الدراسة

منهجية الدراسة

خطة الدراسة

المقدمة

تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة ذات آثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم بأسره، واستجابة لذلك تتحرك منظمات الأعمال لوضع هياكل وعمليات حكم تتسم بالفعالية وإعادة هندسة عملياتها لأضافة قدرا من المساءلة تمشياً مع حاجتها إلى المزيد من المعلومات الملائمة والموثوق بها لاتخاذ القرار في ظل المنافسة الدولية من خلال تحسين أساليب إدارة المخاطرة.

وفي مثل هذا المناخ فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلاً لذلك، وعليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي(Internal Auditing Profession (IAP - منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي- تطورات هائلة بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي والذي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر (IIA,2003).

ويعتبر التدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الداخلية يتمثل في نشاط مستقل يقوم به قسم أو إدارة من إدارات المنشأة ومهمته مراجعة وفحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم والتقارير المالية والعمليات المختلفة، وتقييم أداء الادارات والأقسام في المنشأة، ثم تقديم تقارير إلى الإدارة العليا بنتائج هذا التقييم، حيث يركز التدقيق الداخلي على قياس وتقييم فعالية وكفاءة أساليب الرقابة المختلفة، وبناءً على ذلك يختص التدقيق الداخلي بتقييم الرقابة الداخلية، ونتيجة تطور الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي يقوم المدقق الخارجي عند متابعته لعناصر الرقابة في منشأة يوجد بها تدقيق داخلي بفهم طبيعة مسئوليات وظيفة التدقيق الداخلي وكيف تتناسب مع الهيكل التنظيمي للمنشاة والأنشطة المنجزة، أو التي سيتم انجازها (IFAC, 2008, p278).

مشكلة الدراسة

تعتبر الأنشطة التي تقوم بها البنوك من الأنشطة الحيوية التي تؤثر على كل قطاعات الاقتصاد الوطني، وكثيراً ما تعتمد الإدارات في هذه الشركات عند اتخاذها للقرارات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية على التقارير الصادرة من التدقيق الداخلي، ومما لا شك فيه أن الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية يساهم في تحسين أداء وكفاءة التدقيق الداخلي، ويزيد من ثقة الإدارة بدقة التقارير والتوصيات التي يقدمها التدقيق الداخلي.

لذلك فان مشكلة الدراسة هي الى اي مدى يتم تتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك العاملة في الاردن، ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال الاسئلة التالية:

1- هل يقوم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الاردن بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية؟
2- هل يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتحسين وتنظيم عمل البنوك العاملة في الاردن؟
3- هل يوجد معوقات امام تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك العاملة في الاردن؟
4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام البنوك العاملة في الاردن بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى للمتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين (المؤهل العلمي، التخصص المهني، عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية)؟
5- هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية بمدى التزام البنوك العاملة في الاردن بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى لنوع البنك (تجاري او اسلامي)؟

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك العاملة في الاردن.

ويمكن تلخيص هذا الهدف بمجموعة من الاهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على مدى تطبيق المدققين الداخليين في البنوك العاملة في الاردن لمعايير التدقيق الداخلي الدولية من وجهة نظر المدققين الداخليين العامليين فيها.
2- التعرف على مساهمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم عمل البنوك العاملة في الاردن من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين فيها.
3- التعرف على معوقات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك العاملة في الاردن من وجهة نظر المدققي الداخليين العاملين فيها.
4- التعرف اذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المدققين الداخليين في البنوك العاملة في الاردن بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي، التخصص المهني، عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية).

5- التعرف اذا ما كان هناك فروق ذات دلالة احصائية في مدى التزام البنوك العاملة في الاردن بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى لنوع البنك (تجاري او اسلامي)من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين فيها.

اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. أهمية القطاع المصرفي ودوره الاستراتيجي في ضمان الأمن القومي، حيث تبرز أهمية هذا القطاع من خلال الأمور التالية:

- حجم الموجودات التي تملكها المصارف في هذا القطاع، حيث تبلغ موجودات هذه المصارف ما يقارب 34.97مليار دينار نهاية عام 2010.
- حجم الأيدي العاملة في القطاع، حيث يبلغ عدد العاملين في هذا القطاع (16613) موظفاً.
- حجم السيولة المالية المحلية[1]، والجدول أدناه يبين حجم السيولة المالية المحلية.

2. اطلاع المسؤولين ومتخذي القرار من أصحاب المصالح على مستوى التزام المدققين الداخليين في هذه البنوك العاملة في الاردن بمعايير لتدقيق الداخلي الدولية.
3. أهمية التدقيق الداخلي وما له من دور فاعل ومؤثر في حسن سير العمل داخل المنشاة، والتأكد من الالتزام بالأنظمة والتعليمات والقوانين السارية المفعول وما له من دور في حماية أصول المنشأة.
4. أهمية معايير التدقيق الداخلي الدولية، التي تكفل تحسين وتطوير أداء التدقيق الداخلي من خلال تحسين كفاءة وفاعلية عملية التدقيق الداخلي، ووضع أسس محددة لقياس أداء التدقيق الداخلي وطمأنة مستخدمي تقرير المدقق الداخلي بأن عملية التدقيق مضبوطة بأسس وقواعد ومعايير واضحة وليست ارتجالية، وبالتالي زيادة ثقة الادارة بعملية التدقيق وزيادة الاعتماد على تقارير المدقق الداخلي.

[1] السيولة المالية: هي مجموعة التدفقات والارصدة النقدية المتاحة للبنك التي تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب اموال اضافية. (مصطفى، احمد، وغفار، محمد، 2000)

5. سوف تساعد هذه الدراسة على توفير بعض الدلالات والمؤشرات لبعض الأطراف في اتخاذ القرارات والإجراءات المهمة في أداء عملهم, ومنهم:

- القائمين على العمل المحاسبي والاداري في البنوك الاردنية.
- الجهات الرقابية و المشرعين.
- المدققين الخارجين والداخليين.
- الباحثين والدارسين.

فرضيات الدراسة

لاغراض هذه الدراسة سيقوم الباحث بدراسة الفرضيات الصفرية التالية:

1- لا يقوم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الاردن بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.

2- لا يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم عمل البنوك العاملة في الاردن.

3- لا يوجد معوقات امام تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك العاملة في الاردن.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام البنوك العاملة في الاردن بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي، التخصص المهني، عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية).

5- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مدى التزام البنوك العاملة في الاردن بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى لنوع البنك (تجاري او اسلامي).

منهجية الدراسة:

مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد على مصدرين أساسيين في جمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة:

أ- المصادر الثانوية:

تم الاعتماد على الأدبيات المحاسبية التي تتناول موضوع التدقيق الداخلي والرقابة وتطور هذه المهنة والقواعد التي تحكمها عن طريق مراجعة الكتب والدراسات السابقة والرسائل الجامعية والمقالات التي تتناول موضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على المواقع الالكترونية للجهات المتخصصة في مجال التدقيق والمحاسبة والتدقيق الداخلي والرقابة.

ب- المصادر الأولية:

تم الاعتماد على استبانة قام الباحث بتطويرها بما يتفق مع نصوص معايير التدقيق الداخلي الدولية، بهدف جمع البيانات اللازمة من المدققين الداخليين في البنوك الأردنية.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين العاملين في البنوك العاملة في الاردن. وتم الاعتماد على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من (75) مدقق داخلي تم اختيارهم عشوائيا، وتم توزيع الاستبانة عليهم.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ستة فصول، حيث تناول الفصل الاول مشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، وفرضيات الدراسة، والمنهجية المبدئية للدراسة، وخطة الدراسة، اما الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة، وقد قسم الى بابين الاول تحدث عن التدقيق الداخلي والثاني عن القطاع المصرفي الاردني، والفصل الثالث ذكر الدراسات السابقة التي تحدثت عن موضوع التدقيق الداخلي، والفصل الرابع خصص لمنهجية الدراسة من مصادر جمع البيانات، وأداة الدراسة، وصدق أداة الدراسة، وثبات أداة الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، والخصائص العامة لعينة الدراسة، وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة، والفصل الخامس فتناول تحليل البيانات والنتائج وللمقارنة مع الدراسات السابقة، اما الفصل الاخير فقد خصص لذكر النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد اختبار الفرضيات، ومجموعة من التوصيات التي يقترحها الباحث.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

الباب الاول: التدقيق الداخلي

مقدمة

تطور التدقيق الداخلي

تنظيم مهنة التدقيق الداخلي

تعريف التدقيق الداخلي

أهداف التدقيق الداخلي

مسؤولية المدقق الداخلي فيما يخص نظام الرقابة الداخلية

أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي للمدقق الخارجي

مهام التدقيق الداخلي في البنوك العاملة في الاردن

معايير التدقيق الداخلي الدولية

تعريف معايير التدقيق الداخلي الدولية

أهداف معايير التدقيق الداخلي الدولية

أهمية معايير التدقيق الداخلي الدولية

تطور معايير التدقيق الداخلي الدولية

أقسام معايير التدقيق الداخلي الدولية

مقدمة

بدأ التدقيق الداخلي في البدايات الأولى لنشأة المؤسسات وكان المدقق الداخلي يتصيد الأخطاء، وكان يطلق عليه مدقق الأرقام، وكانت وظيفة التدقيق الداخلي أقرب إلى الحماية الأمر الذي أدى بالأشخاص أن يطلقوا على المدقق الداخلي لفظ جاسوس الإدارة العليا، أي أن المدقق الداخلي في خدمة إدارة المشروع، ويؤكد هذه النظرة أحد تعاريف التدقيق الداخلي بأنه " نشاط تقييم مستقل في المشروع لمراجعة المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية الأخرى كأساس لخدمة الإدارة (Institute of Internal Auditors IIA,2004).

لقد وجد التدقيق الداخلي لتزويد الإدارة بتقييم مستقل لعمليات الرقابة وإدارة المخاطر ولفاعلية العمليات التشغيلية داخل المنشأة، ولإعطاء تأكيد بأن المنشأة تحقق أهدافها المرسومة وبما يتوافق مع المتطلبات التشريعية والسياسات الأخلاقية في المنشأة، فالمدقق الداخلي مطلوب منه تقديم الملاحظات للإدارة في سبيل تحسين أداء العمل وإدارة المخاطر بشكل جيد وإضافة قيمة للمنشأة (Rittenberg, and Schwieger,. 2005).

تطور التدقيق الداخلي:

إن مفهوم التدقيق ليس بالجديد، فالسجلات تظهر بأن الحضارات الأولى، على سبيل المثال حضارة دجلة والفرات والحضارة المصرية والصينية والفارسية كان لديها شكل للتدقيق يعود لما قبل خمسة آلاف سنة (Hock and Burch, 2009).

حتى أن هذه الحضارات قد أدركت أهمية القدرة على التأكد والتحقق مما كانوا يملكون أو ما لديهم، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالتحقق والتأكد من كمية الحبوب المتوفرة لديهم، حتى أن التحكم بموارد الطعام كان أساسا للقوة والسلطة، كالقول الذي يقول "شعب جائع هو شعب غير مرتاح".

في ذلك الزمن كان مفهوم الرقابة الداخلية قد ظهر، فعلى سبيل المثال فلقد طلب المصريون الوجود أو المشاهدة الفعلية للحبوب التي تم إرسالها إلى الصوامع، كما كان يجب توثيق وإثبات ما يتم استلامه من هذه الحبوب (Hock and Burch, 2009).

لكن في الحقيقة وحتى زمن الثورة الصناعية لم يكن قد بدأ التدقيق كما نعرفه هذه الأيام، ففي تلك الفترة تم استخدام المحاسبين لفحص والتحقق من المعلومات المالية، ومن أجل الوصول إلى هذا

الأمر كان عليهم أن يفحصوا بدقة السجلات المكتوبة ومقارنة القيود الدفترية مع الأدلة الموثقة، وهذا عموماً ما نعتقد أنه كان تدقيق(Hock and Burch, 2009).

وفي بداية عام 1920 بدأت الشركات بنشر قوائمها المالية المدققة، وقد كان ذلك أساسا لمصلحة البنوك التي تريد تأكيدا حول مصداقية كشف الميزانية، وقد بدأ مفهوم التدقيق الداخلي كمهنة في قطاع السكك الحديدية لأن الإدارة بحاجة لتأكيد أن موظفيها في المحطات المنتشرة داخل الدولة يقومون بمعالجة المقبوضات بشكل صحيح، لأنهم شعروا أن العمل الذي يقوم به المدقق الخارجي غير كافي لتأكيد هذه القضية، وبالتالي أصبح التدقيق الداخلي وظيفة من يقوموا بهذه المهمة لصالح إدارات السكك الحديدية (Hock and Burch, 2009).

وقد زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي والاعتراف به كمهنة منذ بداية الأربعينات من هذا القرن، فقد تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1941م ويهتم هذا المعهد بوضع المعايير لمهنة التدقيق الداخلي والطرق والإرشادات والوسائل اللازم توافرها في نظام التدقيق الداخلي في المنشآت، لإعطاء دفعة لتطوير أهداف ومهمة هذه المهنة وتطويرها، وقد أصدر المعهد عدة نشرات منذ عام 1947م وحتى الآن (Hock and Burch, 2009).

تنظيم مهنة التدقيق الداخلي:

يتولى معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تنظيم مهنة التدقيق الداخلي من خلال إصدار النشرات والمواثيق والمعايير التي من شأنها تنظيم هذه المهنة في الولايات المتحدة الامريكية، ويوفر المعهد للعاملين في التدقيق الداخلي في جميع أنحاء العالم ارشادات رسمية، نظمت في ما يعرف بإطار الممارسات المهنية الدولية (International Professional Practices Framework). (IIA, 2011)

ويعتبر إطار الممارسات المهنية الدولية (IPPF) الإطار المفاهيمي الذي ينظم توجيها رسميا صدر عن معهد المدققين الداخليين[2]، ويتكون هذا الإطار من مجموعتين رئيسيتين هما:

أولا: إرشادات إلزامية (Mandatory Guidance) وتضم :-

- تعريف التدقيق الداخلي.
- قواعد السلوك المهني.
- المعايير.

ثانيا: إرشادات موصى بها بشدة (Strongly Recommended Guidance) وتضم :-

- أوراق العمل.
- إرشادات التطبيق الفعّال.
- دليل التطبيق العملي (IIA, 2011).

تعريف التدقيق الداخلي

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي، ويعود ذلك لكون وظيفة التدقيق الداخلي قد شهدت العديد من التطورات في طبيعتها وأهدافها فقد واكب هذه التطورات تطور آخر في مفهومها ، وبالتالي أخذ تعريف التدقيق الداخلي في الاتساع من فترة لأخرى ليعكس مفهومه المتطور.

---

[2] ويعزز المعهد استمرارية مهنة التدقيق الداخلي من خلال:

1- تبني الهيئة العامة للمعرفة (Common Body of Knowldedge) (CBOK) والذي يحدد الكفاءات والسلوكيات التي يجب على المدقق تطويرها، والحفاظ عليها في كل مبدأ سلوكي أو انضباطي.
2. الدعوة إلى إطار للممارسات المهنية الدولية والذي يشمل المعايير وقواعد السلوك المهني.
3. نشر المجلة المتخصصة "المدقق الداخلي" والتي يتم توفيرها لكل أعضاء المعهد.
4. تقديم برنامج الشهادة المهنية في التدقيق الداخلي والذي يتطلب امتحان كمتطلب.
5. إدارة برنامج التعليم المهني المستمر والمقرر للأعضاء حتى يحافظوا على الشهادة.

عرف معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) Institute of Internal Auditors التدقيق الداخلي بأنه "نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها من خلال إيجاد منهج منظم ومنضبط، لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحاكمية المؤسسية" (IIA, 2011).

ومن التعريف السابق فإن التدقيق الداخلي يمثل نشاط خدمي يتميز بانه:-

توكيدي: وقد عرف معهد المدققين الداخليين خدمات التوكيد على أنها " الفحص الموضوعي للأدلة والبينات بهدف تزويد المنشأة بتقييم مستقل لعمليات التوجيه والرقابة وإدارة المخاطر، ومن الأمثلة عليها التدقيق المالي وتدقيق الأداء وتدقيق الإلتزام "(IIA, 2011).

استشاري: وقد عرفت معايير التدقيق الداخلي الخدمات الاستشارية على أنها " نصائح ومشاركات وبما يضيف قيمة ويحسن من عمليات المنشأة، وتحدد طبيعة هذه الخدمات ونطاقها وتنفذ بناء على طلب محدد من العميل طالب الاستشارة، ومن الأمثلة عليها خدمات التدريب وتصميم العمليات والارشاد ".

مستقل: وتعني الاستقلالية عدم وجود ظروف تهدد موضوعية المدقق الداخلي، ويتحقق ذلك من خلال ارتباطه بأعلى مستوى إداري داخل التنظيم.

موضوعي: وتعتبر الموضوعية حالة ذهنية تسمح للمدقق الداخلي بأداء مهمة التدقيق بنزاهة، وتتطلب الموضوعية بأن يكون رأي وأحكام المدقق الداخلي غير خاضعة لتأثير الآخرين.

عرف الإتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي (IFAC) بأنه " فعالية تقييميه مقامة ضمن المنشأة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما (IFAC, 2008, p552).

أهداف التدقيق الداخلي:

الهدف من التدقيق الداخلي طبقًا لما ورد في بيان مسؤوليات التدقيق الداخلي الذي أصدره مجمع المدققين الداخليين بالولايات المتحدة هو " معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإبراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم وتوصيات وتعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولتها المراجعة" (القبطان، 2006).

وفيما يلي اهداف التدقيق الداخلي (القبطان، 2006):

1- فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.
2- التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة تقييدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.
3- مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلا.
4- التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.
5- تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.
6- إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
7- التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة.
8- تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.

مسؤولية المدقق الداخلي فيما يخص نظام الرقابة الداخلي:

تكمن مسؤولية المدقق الداخلي فيما يخص تطبيق نظام رقابة داخلية خالي من الاخطاء فيما يلي:-

1. فحص التزام الأفراد بأنظمة الرقابة لتحديد ما إذا كانت السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة قد تم اتباعها.
2. تقييم دقة وفعالية أنظمة الرقابة بطريقة منظمة وشاملة.
3. فحص وتقييم موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وايصال المعلومات.
4. مراجعة الأنظمة التي تؤثر على العمليات التشغيلية لتحديد ما إذا كانت المنشأة تلتزم بالسياسات والخطط والإجراءات والتعليمات.
5. فحص وتقييم كفاءة وفعالية استخدام موارد المنشأة.
6. مراجعة وسائل حماية الأصول والتأكد من وجود الأصول.
7. تقديم التحاليل والتقاييم والتوصيات والإستشارات المتعلقة بالنشاطات التي تم مراجعتها للإدارة لمساعدتها في القيام بمسؤولياتها بفاعلية (**Hock and Burch, 2009**).

أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

هنالك العديد من اوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، ومن هذه الاوجه:-

1. كلاهما يجب أن تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والمهنية المناسبة.
2. كلاهما يجب أن تتوافر لديه الاستقلالية في العمل.
3. كلاهما يجب أن يبذل العناية المهنية اللازمة أثناء تأديته لعمله.
4. كلاهما يقوم بتأدية عمله وفق خطة تحدد إجراءات العمل المطلوب القيام بها.
5. كلاهما يقوم بفحص نظام الرقابة الداخلية بالرغم من اختلاف الهدف لكل منهما.
6. كلاهما يقوم بالسعي للحصول على أدلة الإثبات الملائمة لأجل تكوين قناعة حول الموضوع قيد الفحص والتدقيق.
7. كلاهما يجب أن يلتزم بمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني.
8. كلاهما يقوم بإعداد تقرير بعد الانتهاء من أداء المهمة المكلف بها (منتدى دليل المحاسبين، 2011).

الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

أما فيما يتعلق بالفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي، فالجدول التالي يستعرض هذه الفروق.

جدول رقم (2-1) الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الرقم	البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
1	الهدف من التدقيق	إبداء الرأي حول عدالة ونزاهة القوائم المالية.	التحقق من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات الصادرة.
2	نطاق التدقيق	التقرير السنوي والقوائم المالية وما تنص عليه التشريعات والمعايير،	تدقيق شامل لكل أنشطة المنشأة المختلفة وبشكل تفصيلي.

		ويكون على أساس العينات.	
3	توقيت التدقيق	خلال فترة زمنية محددة وعلى فترات متقطعة خلال السنة المالية.	تدقيق مستمر على مدار السنة.
4	الاستقلالية	يتمتع المدقق باستقلالية تامة لأنه شخص محايد ومن خارج المنشأة	يتمتع المدقق باستقلال جزئي لأنه يخدم الإدارة ويعين من قبلها.
5	المعايير المتبعة	معايير التدقيق الدولية الصادرة عن IFA بالإضافة للمعايير المحلية.	معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عنIIA بالإضافة للأنظمة والقوانين المحلية وكذلك الخاصة بالمنشأة.
6	رفع التقارير	يرفع التقرير إلى الهيئة العامة (مالكي المنشأة).	ترفع التقارير إلى إدارة المنشأة.
7	شكل التقرير	تقرير مختصر يتضمن ملخص ما توصل إليه المدقق ورأيه النهائي، وهو تقرير معلن.	تقرير مفصل يتضمن ملاحظات حول الأنشطة المختلفة، وهو تقرير سري.

(Source: Pickett,p33, 2005)

الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي للمدقق الخارجي

قد يطلب المدقق الخارجي، عند القيام بعملية التدقيق، مساعدة مباشرة من المدققين الداخليين. وتتعلق هذه المساعدة المباشرة بعمل يطلب المدقق الخارجي من المدققين الداخليين القيام به بالذات لإكمال بعض نواحي عمله .فعلى سبيل المثال، قد يقوم المدققون الداخليون بمساعدة المدقق الخارجي في الحصول على فهم للرقابة الداخلية أو في القيام باختبارات رقابية أو اختبارات تحقق بما يتفق مع الإرشادات الخاصة بمسئولية المدقق الخارجي .وعند تقديم مساعدة مباشرة يجب على المدقق الخارجي تقدير كفاءة وموضوعية المدققين الداخليين وان يشرف ويفحص ويقوم ويختبر العمل الذي قام به المدققون الداخليون إلى المدى الملائم وفقاً للظروف .ويجب أن يخطر المدقق الخارجي المدققين الداخليين بمسئولياتهم، وباغراض الاجراءات التي سيقومون بها، وبالأمور التي قد تؤثر على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، مثل بعض المسائل الخاصة بالمحاسبة والتدقيق .

ويجب على المدقق الخارجي أيضا إخطار المدققين الداخليين أن جميع المسائل المهمة الخاصة بالمحاسبة والتدقيق التي تم تحديدها خلال عملية التدقيق يجب أن تصل إلى علمه (SOCPA, 2004, p1715).

مهام التدقيق الداخلي في البنوك العاملة في الاردن:

استنادا الى قانون البنوك الاردني لسنة 2000 وتعليمات البنك المركزي الاردني فيما يخص الحاكمية المؤسسية و لجان التدقيق الداخلي فان مهام ومسؤوليات التدقيق الداخلي في البنوك العاملة في الاردن هي:

- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.

- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.

- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.

- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

- مراجعة التقارير والبيانات المالية التي ترفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، او المقترح اعتبارها هالكة).

- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك او أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.

- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال وبدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.

- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.

- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.

- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.

- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.

- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي.

- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.(قانون البنوك الاردنية، 2000)

معايير التدقيق الداخلي الدولية:

معايير التدقيق هي مستويات الأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد الإطار الذي يعمل المدقق ضمنة، ويعتمد عليها في الحكم على أداء مدقق الحسابات ونوعية العمل المنجز، وبالتالي فهي توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق (الذنيبات، 2006).

وتمثل معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المبادئ الأساسية لمهنة التدقيق الداخلي، والتي يجب على المدققين الداخليين الالتزام بها عند أداء مهامهم المختلفة (عبد المغني، 2003).

ويعتمد التدقيق كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، التي تصدرها الهيئات المهنية، وتلقى القبول العام، والتي تنعكس على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات هذه المهنة (الصبان، 1997).

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية متباينة، وتتم كذلك داخل منظمات تتباين في أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية، كما تتم عملية التدقيق الداخلي من خلال أشخاص داخل وخارج المنظمة، وقد تؤثر تلك الفروق على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة (جمعة، 2009).

ومع ذلك فإن الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يعد أمراً ضرورياً يفي من خلاله المدققون الداخليون بالتزاماتهم الوظيفية حيال المنظمة، وفي حال وجود موانع تحول دون التزام المدققين الداخليين ببعض أجزاء المعايير سواء بالقانون أو اللوائح التنظيمية، فإن على المدققين الالتزام بالأجزاء الأخرى من المعايير جميعها وتقديم الأفصاحات المناسبة (جمعة، 2009).

تعريف معايير التدقيق الداخلي الدولية:

لقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) المعايير بأنها:
إعلان مهني رسمي يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقيم أداء التدقيق الداخلي (IIA, 2004).

أهداف معايير التدقيق الداخلي الدولية:

حدد معهد المدققين الداخليين الأمريكي في مقدمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي أهداف هذه المعايير كالآتي (Institute of Internal Auditors, 2009):

1. بيان المبادئ الأساسية التي تمثل الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
2. وضع إطار لأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.

3. وضع أسس لقياس وتقييم أداء التدقيق الداخلي.

4. تحسين العمليات التنظيمية والتشغيلية (IIA, 2009).

اهمية معايير التدقيق الداخلي الدولية:

1- تعتبر معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين كونها تضع المبادئ الأساسية والتي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.

2- تعتبر معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للإدارة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققين الداخليين سيمكن الإدارة من الاعتماد على التقارير المقدمة لها من قبلهم عند أدائهم لوظائفهم في المنشأة.

3- يعتبر وجود معايير تدقيق يلتزم بها المدققين الداخليين ضرورية بالنسبة للمدقق الخارجي، لأنها تطمئنه على متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.

4- يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد (IIA, 2004).

تطور معايير التدقيق الداخلي الدولية:

أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي في عام 1978 قائمة معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والتي غطت مختلف جوانب التدقيق الداخلي وتضمنت خمسة أقسام رئيسة هي:

1. الاستقلالية.

2. العناية المهنية.

3. نطاق التدقيق الداخلي.

4. إدارة عملية التدقيق الداخلي.

5. إدارة دائرة التدقيق الداخلي.

وفي كانون أول من عام 2000 أصدر المعهد قائمة جديدة بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، اشتملت للمرة الأولى منذ عام 1978على إدخال عدد من التعديلات على قائمة المعايير

الصادرة في عام 1978 واشتملت أيضا على عدد من المعايير الجديدة، حيث أعادت تقسيم المعايير إلى قسمين رئيسيين بدلاً من خمسة أقسام وهما: (Institute of Internal Auditors,2009).

القسم الأول : معايير الصفات

يصف هذا القسم السمات والخصائص الواجب توافرها في المدققين الداخليين ودوائر التدقيق الداخلي وقد احتوى على أربعة معايير هي:

1. الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات.
2. الاستقلالية والموضوعية.
3. الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة.
4. برنامج ضبط وتطوير جودة التدقيق الداخلي.

القسم الثاني: معايير أداء عملية التدقيق الداخلي

ويتعلق هذا القسم بعملية تنفيذ كل عملية أو مهمة من عمليات أو مهام التدقيق الداخلي ويحتوي على سبعة معايير هي:

1. إدارة أنشطة التدقيق الداخلي .
2. طبيعة عمل التدقيق الداخلي.
3. تخطيط عملية التدقيق الداخلي.
4. أداء عملية التدقيق الداخلي.
5. ايصال نتائج التدقيق الداخلي .
6. متابعة النتائج.
7. قبول الإدارة للمخاطر.

وفي اكتوبر 2003 أصدر المعهد قائمة معايير جديدة وبدأ العمل بها مع بداية عام 2004، ولكنها لم تؤثر على البناء العام للمعايير، حيث كانت بمثابة تعديلات طفيفة على المعايير، وقد جرى

أيضا تعديل على المعايير في اكتوبر 2008 وبدأ العمل بها مع بداية عام 2009 وهي المعايير التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، وقد كان آخر تعديل على المعايير في أكتوبر 2010 وبدأ العمل بها مع بداية عام 2011.

في الجدوليين التاليين سيتم استعراض معايير التدقيق الداخلي الملغاة والمعمول بها حاليا.

جدول رقم (2-2) قائمة معايير التدقيق الداخلي المعدلة عام 1993 (الملغاة حالياً)

100	الاستقلال	
	110	المكانة التنظيمية
	120	الموضوعية
200	الكفاءة المهنية : إدارة التدقيق الداخلي	
	210	الموظفين
	220	المعرفة، المهارات و الانضباط
	230	الإشراف
	الكفاءة المهنية : المدقق الداخلي	
	240	الإذعان لمعايير السلوك
	250	المعرفة، المهارات و الانضباط
	260	العلاقات الإنسانية والاتصالات
	270	التعليم المستمر
	280	العناية المهنية اللازمة
300	نطاق العمل	
	310	الثقة ونزاهة المعلومات
	320	الإذعان للسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة والعقود.
	330	حماية الأصول
	340	الاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد
	350	إنجاز الأهداف الموضوعة وأهداف العمليات أو البرامج
400	أداء عمل التدقيق	
	410	تخطيط التدقيق
	420	فحص وتقييم المعلومات
	430	توصيل النتائج
	440	المتابعة
500	إدارة قسم التدقيق الداخلي	
	510	الأهداف والسلطة والمسؤولية
	520	التخطيط
	530	السياسات والإجراءات
	540	إدارة وتطوير الموظفين
	550	المدققين الخارجيين
	560	تأكيد الجودة

(المصدر: Institute of Internal Auditors,2009)

جدول رقم (2-3) قائمة معايير التدقيق الداخلي الجديدة والمعدلة عام 2008

المجموعة الأولى	معايير الصفات (ATTRIBUTE STANDARDS)		
1000	الغاية والسلطة والمسؤولية		
	1010	تعريف التدقيق الداخلي وقواعد السلوك والمعايير	
1100	الاستقلالية والموضوعية		
	1110	الاستقلال التنظيمي	
	1120	الموضوعية الفردية	
	1130	الإخلال بالاستقلالية أو الموضوعية	
1200	الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة		
	1210	الكفاءة	
	1220	بذل العناية المهنية اللازمة	
	1230	التطوير المهني المستمر	
1300	برنامج تحسين وضبط الجودة		
	1310	متطلبات برنامج تحسين وضبط الجودة	
	1311	التقييم الداخلي	
	1312	التقييم الخارجي	
	1320	كتابة التقرير عن برنامج تحسين وضبط الجودة	
	1321	استخدام عبارة "يتوافق مع معايير التدقيق الدولية"	
	1322	الإفصاح عن عدم التوافق	
المجموعة الثانية	**معايير الأداء (PERFORMANCE STANDARDS)**		
2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي		
	2010	التخطيط لعملية التدقيق	
	2020	الاتصال والمصادقة	
	2030	إدارة الموارد	
	2040	السياسات والاجراءات	
	2050	التنسيق	
	2060	كتابة التقارير للادارة والمجلس	
2100	طبيعة العمل		
	2110	الحاكمية	
	2120	إدارة المخاطر	
	2130	الرقابة	
2200	تخطيط المهمة		
	2201	اعتبارات التخطيط	
	2210	أهداف المهمة	
	2220	نطاق المهمة	
	2230	توزيع الموارد	
	2240	برنامج عمل المهمة	
2300	تنفيذ المهمة		
	2310	تحديد المعلومات	
	2320	تحليل وتقييم المعلومات	
	2330	توثيق المعلومات	
	2340	الإشراف على المهمة	

2400	إيصال النتائج		
	2410	أسس إيصال النتائج	
	2420	جودة التقرير	
	2421	الأخطاء والسهو	
	2430	استخدام عبارة "تم العمل بما يتوافق مع معايير التدقيق الدولية"	
	2431	الإفصاح عن عدم التوافق	
	2440	نشر النتائج	
2500	المتابعة		
2600	قرار قبول الإدارة للمخاطر		

(المصدر: Institute of Internal Auditors,2009)

الباب الثاني

القطاع المصرفي في الاردن

مقدمة

تطور العمل المصرفي في الأردن

المصارف العاملة في الأردن

الهيكل التنظيمي لقطاع المصارف في الأردن

الحاكمية المؤسسية في المصارف الاردنية

مقدمة

للجهاز المصرفي الأردني دور فعال وإيجابي في تنمية الاقتصاد الوطني.وليس ثمة شك في حتمية استمرار هذا الدور في ظل تقاليدَ راسخة وأساليبَ عريقة تم اكتسابها على مدار تاريخ هذا الجهاز. وقد كان لتعدد وحدات الجهاز المصرفي في السنوات الأخيرة وتنوع أهدافها أثر كبير في تطوير السوق المصرفي.

إلا أن هذا التعدد يفرض في الوقت ذاته مسؤوليات مهنية نحو أهمية التمسك بتقاليد العمل المصرفي وسلوكياته، حتى تسود هذه السوق المعاييرُ الهادفة إلى استمرار دفع التقدم الاقتصادي لبلدنا. ولا شك في أن هذا التعدد، والتنوع للبنوك العاملة يفرض أيضا أهمية ترسيخ الكثير من المفاهيم التي تحكم هذا التعدد أهمها الارتباط الأدبي والشعور بالانتماء لمهنة العمل المصرفي بين العاملين في البنوك، وكذلك التعاون بين وحدات الجهاز المصرفي بهدف تقديم مستوى رفيع من الخدمات المصرفية لجمهور المتعاملين، ومواكبة آخر ما وصلت إليه الصناعة المصرفية من النواحي التكنولوجية، ومراعاة تطبيق معايير الجودة الشاملة ومفاهيمها؛ إضافة إلى تنظيم المنافسة البناءة وضبطها بين وحدات الجهاز المصرفي لبلوغ الهدف ذاته (ميثاق سلوكيات العمل المصرفي، 2002).

تطور العمل المصرفي في الأردن

عرف الاردن العمل المصرفي منذ منتصف العشرينات من القرن الماضي، عندما بدأ البنك العثماني بمزاولة أعماله في المملكة عام 1925 ، وذلك بعد توقيع اتفاقية بين حكومة شرق الاردن والبنك العثماني بتاريخ 31 تشرين الاول في نفس العام، تلا ذلك تأسيس أول بنك وطني عندما نقل البنك العربي مركزه الرئيسي من القدس إلى عمان بعد نكبة عام 1948 ، ومن ثم توالى تأسيس البنوك الوطنية في المملكة حيث تم تأسيس البنك الاهلي الاردني عام 1956 ، وبنك الاردن وبنك القاهرة عمان عام1960، بعد ذلك شهد القطاع المصرفي افتتاح عدد من البنوك الوطنية والاجنبية، وأصبحت قصة البنوك الاردنية من قصص النجاح الواضحة على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي. وحتى عام 1964 كان مجلس النقد الاردني هو السلطة النقدية في المملكة ،وبعد تأسيس البنك المركزي الاردني بموجب قانون البنك المركزي الاردني لسنة 1959 ومباشرة أعماله عام 1964 أصبح السلطة النقدية الرسمية والوحيدة في المملكة. (جمعية البنوك الاردنية،2006)

وخلال العقود الماضية نجح الاردن في خلق بيئة ملائمة لعمل البنوك، فأوجد التشريعات المناسبة وتبنى السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الحصيفة، وقد سمحت تلك التشريعات والسياسات الاقتصادية بإيجاد أشكال متعددة من البنوك في المملكة، فمنها البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك الاسلامية. (جمعية البنوك الاردنية،2006)

وان أهم ما يميز الجهاز المصرفي الاردني هو انه مملوك ومدار من القطاع الخاص منذ نشأته.

وشهد القطاع المصرفي الاردني تغيراً ملموساً، خلال العقد الماضي، على الصعيد الكمي والنوعي والمؤسسي والتشريعي والتنظيمي وعلى صعيد السياسات النقدية ، ويمكن تلخيص أهم تلك التغيرات بما يلي:

على الصعيد الكمي :ازداد عدد البنوك المرخصة من عشرين بنكاً عام 1996 ليصبح ثلاثة وعشرين بنكاً عام 2006 ، منها بنكان يعملان وفق تعاليم الشريعة الاسلامية وثمانية بنوك غير أردنية , وارتفع عدد فروع البنوك المرخصة من422 فرع عام 1996 الى 515 فرع و 92 مكتب تمثيل عام 2006منتشرة في مختلف مناطق المملكة. (جمعية البنوك الاردنية،2006)

على الصعيد المؤسسي :انشئت في المملكة العديد من المؤسسات غير المصرفية ومؤسسات الاقراض المتخصصة، فقد تم انشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي وصندوق توفير البريد ومؤسسة تنمية أموال الايتام وصندوق التنمية والتشغيل والشركة الاردنية لضمان القروض والشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري. كما تم انشاء مؤسسة ضمان الودائع عام 2000 ، بعد دراسات مستفيضة قام بها البنك المركزي بالتعاون مع البنوك العاملة في المملكة، لتشكّل علامة بارزة على صعيد تطور الجهاز المصرفي الاردني. (جمعية البنوك الاردنية،2006)

على الصعيد التنظيمي :تعزز دور البنك المركزي كجهة رقابية وتنظيمية فهو الجهة التي تقوم بتسيير السياسة النقدية للمملكة ويعتبر الجهة المسؤولة حصراً عن إدارة السياسة النقدية، وعن الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي. (جمعية البنوك الاردنية،2006)

على الصعيد التشريعي :عمل البنك المركزي على تحديث التشريعات المنظمة للعمل المصرفي في الاردن بغرض مواكبتها لمستجدات الصناعة المصرفية على الساحة العالمية. فقد صدر قانون جديد للبنوك عام 2000 ليشكّل نقلة نوعية لتطوير العمل المصرفي بما يتماشى مع المستجدات العالمية ، وصدر قانون مؤسسة ضمان الودائع بنفس العام، وقانون التأجير التمويلي لسنة 2002 ، وقانون

الدين العام وادارته لسنة 2001 ، وقانون المعاملات الالكترونية لسنة2001، وجرى تحديث مختلف التعليمات الصادرة عن البنك المركزي. (جمعية البنوك الاردنية،2006)

على صعيد السياسة النقدية :اعتمد البنك المركزي الاردني منذ عام 1993 السياسه النقدية غير المباشرة الرامية الى المحافظة على الاستقرار النقدي (المتمثلة باستقرار المستوى العام للاسعار، واستقرار سعر صرف الدينار)، إلى جانب ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي الاردني ورفع سوية ممارساته المصرفية لتواكب أفضل التطبيقات العالمية. (جمعية البنوك الاردنية،2006)

وكنتيجة لتلك السياسات برزت العديد من الاثار الايجابية على القطاع المصرفي من اهمها زيادة المنافسة، وانخفاض حالة التركز، وتنويع الخدمات، وزيادة الارباح، وانخفاض الديون المشكوك في تحصيلها.

جدول رقم(2-4)**عدد المصارف العاملة في الأردن للفترة من 1964 وحتى 2011**

السنة	1964	1970	1980	1990	2000	2003	2008	2011
عدد المصارف	8	8	15	18	21	21	23	26
عدد الفروع داخل المملكة	22	41	124	298	469	449	593	667

المصدر :جمعية البنوك في الاردن ,التقرير السنوي، أعداد مختلفة

المصارف العاملة في الاردن

تشتمل البنوك المرخصة العاملة في المملكة على جميع البنوك الاردنية(التجارية والاسلامية) والبنوك غير الاردنية، ولا يشمل هذا التعريف المؤسسات المالية

. ويبين الجدول البنوك العاملة في الاردن كما هي في نهاية عام 2011.

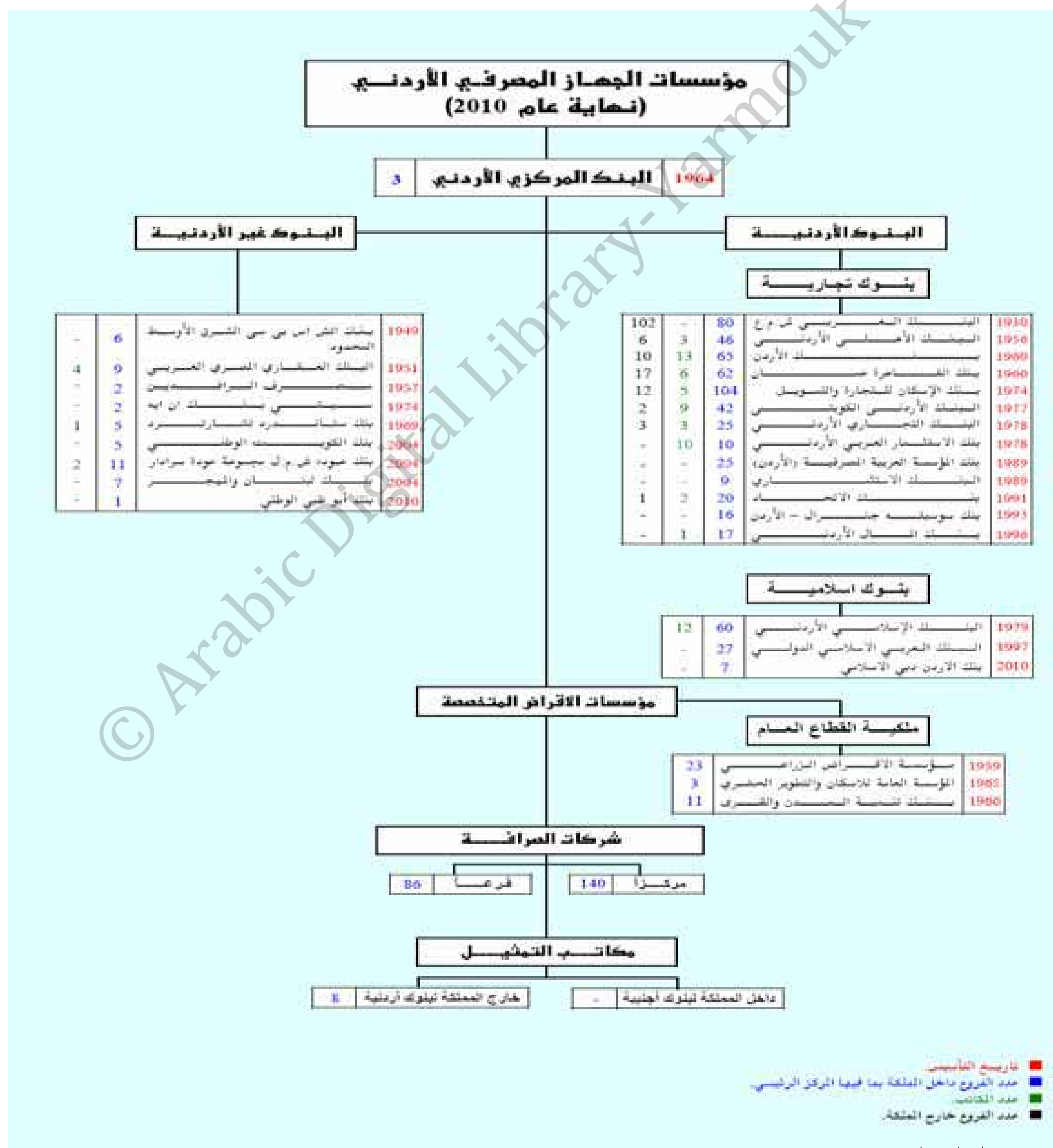
جدول رقم (2-5) البنوك العاملة في الاردن لنهاية عام 2011

		الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
البنوك الاردنية	البنوك التجارية	1	البنك العربي	1930
		2	البنك الاهلي الاردني	1956
		3	بنك القاهرة عمان	1960
		4	بنك الاردن	1960
		5	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1974
		6	البنك الاردني الكويتي	1977
		7	بنك الاستثمار العربي الاردني	1978
		8	البنك التجاري الاردني	1978
		9	البنك الاستثماري	1989
		10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الاردن	1989
		11	بنك الاتحاد	1991
		12	بنك سوسيته جنرال/ الاردن	1993
		13	بنك المال الاردني	1996
	البنوك الاسلامية	1	البنك الاسلامي الاردني	1978
		2	البنك العربي الاسلامي الدولي	1997
		3	بنك الاردن دبي الاسلامي	2009
البنوك الاجنبية	البنوك التجارية	1	HSBC	1949
		2	البنك العقاري المصري العربي	1951
		3	مصرف الرافدين	1957
		4	سيتي بنك	1974
		5	بنك ستاندرد تشارترد	2002
		6	بنك عودة	2004
		7	بنك الكويت الوطني	2004
		8	بنك لبنان والمهجر	2004

		9	بنك أبو ظبي الوطني	2009
	الإسلامية	1	مصرف الراجحي	2011

المصدر جمعية البنوك في الاردن 2011

الهيكل التنظيمي لقطاع المصارف في الأردن



المصدر البنك المركزي الاردني، 2010

الحاكمية المؤسسية في المصارف الاردنية

يوجد للحاكمية المؤسسية مفاهيم مختلفة وكثيرة ولكن تم الاعتماد على مفهوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي عرف الحاكمية المؤسسية بأنها " مجموعه من العلاقات بين إدارات الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح ويمثل الإطار الذي يتم وضع أهداف الشركة وأساليب تحقيقها والرقابة على الأداء."

وأصبح في الوقت الحالي الاهتمام بالحاكمية المؤسسية من قبل العديد من الدول في العالم ومن ضمنهم المملكة الأردنية الهاشمية حيث عقد المؤتمر العلمي المهني الخامس من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تحت شعار " التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة " في الفترة 24-25 ايلول/2003.

وفي عام ٢٠٠٤ أصدر البنك المركزي الأردني كتيبًا لإرشادات أعضاء مجالس إدارات البنوك بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وبعد ذلك و في عام ٢٠٠٧ أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك العاملة في الأردن ووفقًا لهذه التعليمات فإن على كل بنك من البنوك الأردنية العاملة في المملكة القيام بإعداد دليل خاص به بشكل ينسجم مع احتياجاته وسياساته ويشمل الحد الأدنى من متطلبات الحاكمية المؤسسية والتي شجع البنك المركزي إلى تبنيها ليصار إلى تطبيقها اعتبارًا من تاريخ 2007/12/31. (تعليمات البنك المركزي 2007)

وقد بين دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) لسنة 2007 متطلبات وادوار التدقيق الداخلي في البنوك وهي كالاتي:-

- يجب أن يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة وبحيث يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب. ويكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب. وعلى البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.
- يجب أن لا يكلف موظفو التدقيق الداخلي بأي مسؤوليات تنفيذية، وتكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.

- تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقريرها كاملاً دون أي تدخل خارجي، ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.

- تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي - والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر- مراجعة وبحد أدنى ما يلي:

- عمليات الابلاغ المالي في البنك (للتاكد من ان المعلومات الرئيسية حول الامور المالية والادارية والعمليات تتوفرفيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب).
- الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة. (البنك المركزي الاردني،2007)

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى استعراض العديد من الدراسات السابقة الملائمة لموضوع هذه الدراسة، وسوف يتم تقسيمها إلى دراسات أجنبية، ودراسات عربية.

الدراسات العربية:

دراسة (شحروري، 1999) بعنوان "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى القاء الضوء على مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها من خلال مقارنة اجراءات التدقيق الداخلي المتبعة لدى تلك البنوك ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها الصادرة عن معهد المدققيق الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية عام 1978م، وذلك لعدم وجود معايير أردنية للتدقيق الداخلي تحكم هذه المهنة في الأردن، كما تناولت الدراسة تقييما لمدى ملائمة هذه المعايير للتطبيق في قطاع البنوك التجارية من وجهة نظر المدقق الداخلي.

لأجل تحقيق هذه الأهداف فقد قام الباحث بإعداد استبانة موجهه إلى المدققين الداخليين العاملين في قطاع البنوك التجارية، ووزعت الاستبانة على جميع البنوك التجارية الاردنية المسجلة في سوق عمان المالي والبالغ عددها إثنا عشر بنكا حيث تم توزيع مائتي استبانة على المدققين الداخليين العاملين في تلك البنوك والبالغ عددهم مائتان وسبعة عشر مدققا وذلك لامتناع بعض البنوك عن الإجابة وعدم السماح بتوزيع الاستبانات على موظفيها لأغراض أمنية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن درجة تطبيق البنوك التجارية لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها بلغت (%74,2).
- عدم وجود علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وحجم البنك ممثلا برأسماله كما لا توجد علاقة بين مدة التطبيق لتلك المعايير وحجم البنك ممثلا بعدد العاملين فيه.

- إن درجة ملائمة متطلبات معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها من وجهة نظر المدقق الداخلي للتطبيق في قطاع البنوك التجارية الاردنية بلغت (87,6%) وهذا يدل على وجود فجوة بين ما هو مطبق فعلا في البنوك التجارية الأردنية وما يجب أن يتم تطبيقه حسب وجهة نظر المدققين الداخليين.

- أظهرت الدراسة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم المدقق الداخلي في قطاع البنوك التجارية لمدى ملائمة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي تعزى إلى المتغيرات الشخصية التالية للمدقق الداخلي (العمر، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص).

دراسة (شقور، 2000) بعنوان " مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها الصادرة عن مجمع المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978 ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون الالتزام بها.

وقد قام الباحث بإعداد استبانة موجهه الى المدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية الأردنية، ووزعت الاستبانة على جميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، حيث تم توزيع 54 استبانة، واستخدم الباحث أساليب التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة ومن هذه الأساليب التوزيع التكراري وتحليل الانحدار المتعدد وتحليل التباين وتحليل الارتباط.

وخلص الباحث إلى عدة نتائج اهمها:-

1. إن درجة التزام دوائر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها كانت بنسبة(83%).
2. وجود علاقة بين مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك متمثلا بعدد العاملين وحقوق المساهمين فيه وعدم وجود علاقة مع حجم البنك متمثلا في عدد المدققين الداخليين في البنك.
3. وجود اختلاف في مدى التزام البنوك بمعايير التدقيق الداخلي باختلاف المؤهل العلمي، الشهادات المهنية للمدقق الداخلي، ووجود قسم خاص للرقابة على الجودة.

4. عدم وجود اختلاف في مدى التزام البنوك بمعايير التدقيق الداخلي باختلاف جنس المدقق وعمره ووظيفته وخبرته.

دراسة (مقداد، 2002) بعنوان " المهنية لدى المدققين الداخليين في البنوك الأردنية وعلاقتها بمخرجات العمل: دراسة ميدانية ".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم درجة مهنية المدقق الداخلي في البنوك الأردنية على المستوى الفردي، وكذلك إلى تكوين صورة عن طبيعة العلاقة بين المهنية ومخرجات العمل من التزام تنظيمي ورضا وظيفي وأداء وظيفي ونية لترك العمل.

قام الباحث بجمع البيانات من خلال استبانه تم تطويرها لهذه الغاية حيث تم توزيع الاستبانة على كامل مجتمع الدراسة المكون من المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية البالغ عددها (16) بنكاً، حيث بلغ عدد المدققين الداخليين في هذه البنوك (186) مدققاً، أعيد منها (130) استبانه وبذلك تكون نسبة الاسترجاع (69.8%)،وقد تم إجراء التحليل الإحصائي لها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للخروج بنتائج هذه الدراسة وتحقيق أهدافها.

وفيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1. إن المدقق الداخلي في البنوك الأردنية يتمتع بمهنية عالية، حيث أشارت الدراسة إلى أن أكثر الأبعاد المهنية أهمية من وجهة نظر المدقق الداخلي هو الالتزام الاجتماعي، يليه بُعد الالتزام شخصي للمهنة، ومن ثم بُعد الإيمان بالتنظيم الذاتي للمهنة، ثم بُعد الانتساب المهني، وأخيراً بُعد الدعوة إلى الاستقلالية.
2. لم تكن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في مهنية المدقق الداخلي تعزى للعوامل الشخصية والوظيفية المستخدمة في هذه الدراسة، وذلك باستثناء بُعد الدعوة إلى الاستقلالية الذي تأثر بخبرة المدقق في غير التدقيق، وكذلك بعد الالتزام شخصي للمهنة والذي تأثر باختلاف التخصص الأكاديمي، وأيضا كل من الانتساب المهني والالتزام الاجتماعي تأثرا بالشهادات المهنية الحاصل عليها المدقق الداخلي.

دراسة (الفرجات، 2003) بعنوان " تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الرسمية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الاردنية الرسمية وتقييم فاعليتها لتحديد ما إذا كانت الأهداف المرسومة لها قد تحققت أم لا وبيان المعوقات والمشكلات التي تواجهها لتحقيق أهدافها إن وجدت وتحديد مدى تلبية التدقيق الداخلي للأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعدت استبانة مكونة من أربعة اقسام تقيس درجة فعالية وظيفة التدقيق الداخلي ودرجة تلبية تقارير التدقيق الداخلي لأهدافها، وقد شملت الدراسة المدير المالي، ومدير دائرة الرقابة الداخلية، والمدققين الداخليين في الجامعات الأردنية الرسمية، وقد بلغ عدد الاستبانات المرسلة(34)استبانة تم إعادة (32) استبانه واستبعدت اثنتان وأخضع للدراسة (30) استبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية تحقق درجة عالية من الفعالية.
- إن تقارير التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية تلبي الأهداف التي تسعى لتحقيقها.
- إن هناك فروقا ذات دلالات احصائية بين الجامعات الأردنية الرسمية في فعالية وظيفة التدقيق الداخلي لتاريخ تاسيسها.

دراسة (الرحاحلة، 2005) بعنوان "فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وذلك من خلال التعرف على مدى التزام أجهزة التدقيق الداخلي في هذه الجامعات بالمعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي.

وقد قام الباحث بتصميم استبانه تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وتم توزيع (50) استبانة على جميع العاملين في وحدات التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة استجاب منهم (94%).

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

1. أن الجامعات الأردنية تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي، وأن عمر الجامعة له تأثير على فاعلية أداء التدقيق الداخلي، لصالح الجامعات الأقدم حيث يكون الأداء فيها ذو فاعلية أكبر.
2. عدد المدققين في الجامعات الرسمية أكبر منه في الجامعات الخاصة رغم أن عدد الجامعات الخاصة أكبر من عدد الجامعات الرسمية.
3. عدد المدققين الداخليين الذين يحملون شهادات مهنية قليل.

دراسة (خشارمة، 2005) بعنوان "العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها : حالة الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ومدى تاثير مجموعة من العوامل المتعلقة بحجم الشركة ممثلا برأسمالها وعدد العاملين فيها وحجم المبيعات وحجم الأصول على تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، ومعرفة تاثير المتغيرات الديمغرافية للمدقق الداخلي وتطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمة العامة .

وتم الاعتماد في جمع المعلومات على استبانة موجهة إلى المدققين الداخليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تمثلت ب 30 شركة وتم توزيع الاستبانة على المدققين الداخليين ورؤساء أقسام التدقيق في تلك الشركات وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية بغرض استخلاص النتائج ومنها:

اختبار التحقق من معامل الثبات والأساليب الإحصائية الوصفية وتحليل الانحدار البسيط وتحليل الارتباط واختبار (ت).

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- وجود ضعف عام في عملية تطبيق معايير التدقيق الداخلي ويعود ذلك لعدم وجود الزام قانوني لتطبيق هذه المعايير من قبل التشريعات الاردنية متمثلة بقانون الشركات الأردني.

2- لايوجد علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمه العامه الأردنية وحجم الشركة ممثلا برأسمالها وعدد العاملين فيها.

3- هنالك معوقات من شأنها أن تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمة العامة مثل عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق هذه المعايير.

دراسة (الشقيرات، 2006) بعنوان "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي للممارسة المهنية في القطاع العام الأردني".

هدفت الدراسة لمعرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في القطاع العام الأردني وبيان العوامل التي تؤثر على مدى تطبيقها بالاضافة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير التي صدرت عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد قامت هذه الدراسة على جمع البيانات من خلال استبانه تم توزيعها على مجتمع الدراسة المكون من الوزارات والمؤسسات الحكومية وكانت العينة مكونة من (18) وزارة ومؤسسة.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج:

1- إن معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها مطبقة في القطاع العام الأردني بنسبة (79%).

2- إن هناك علاقة قوية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وبين استقلالية الوزارة او المؤسسة الحكومية.

3- عدم وجود علا قة قوية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي وكل من المجال الدراسي للمدقق الداخلي، وعدد سنوات خبرته في التدقيق الداخلي، وحجم الدائرة ممثلا بموازنتها.

4- إن أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في القطاع العام الأردني تتمثل في عدم إدراك الإدارات لأهمية الدور الذي يلعبة التدقيق الداخلي بالإضافة الى عدم اهتمام التدقيق الحكومي الخارجي بتقييم عمل وحدات التدقيق الداخلي ومدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي.

دراسة (العمري وعبد المغني، 2006) بعنوان "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، وبيان العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية وحجم البنك متمثلا برأسماله، وعدد العاملين فيه، واختبار مدى وجود علاقة بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية.

وقد قام الباحثان بإعداد استبانة لهذه الدراسة تم توزيعها على مجتمع الدراسة والذي يتكون من المدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية اليمنية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة حيث بلغت نسبة التطبيق (58.59%).

2- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وكل من حجم البنك ممثلا برأس المال المدفوع وعدد العاملين والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

3- وجود معوقات تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي تمثلت في عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في تلك البنوك.

دراسة (مخلوف، 2007) بعنوان " المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية".

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وذلك من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في البنوك التجارية الأردنية، ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978م.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فقد قام الباحث بإعداد استبانه موجهة إلى مدراء و كادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وكان عددها (17) بنكا، وتم توزيع (74) استبانة وكان عدد الاستبانات المحللة (60) استبانة بنسبة (82%). واعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية الوصفية ، التوزيع التكراري ، تحليل الانحدار ، وتحليل التباين لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف، وأيضاً تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تفاوت بين البنوك التجارية الأردنية في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها،وكما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه لدى تحليل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية الأردنية،وجد أن دائرة التدقيق الداخلي تتبع تنظيمياً إلى لجنة التدقيق.

وكذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتطوير وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، بالإضافة إلى بعض الاقتراحات للدراسات المستقبلية.

دراسة (حمدان، 2009) بعنوان" مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان لعام 2008، كما هدفت إلى معرفة المعوقات التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قام الباحث بإعداد استبانة موجهه إلى المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان، حيث تم توزيع (90) استبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وتم استرداد (69) استبانة.

وتم تحليل البيانات باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) للمقارنات الأحادية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد معرفة لدى مدقق الحسابات الداخلي في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.
- يوجد التزام لدى مدقق الحسابات الداخلي في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

- توجد معوقات تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان.

دراسة (النونو، 2009) بعنوان " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، وتحديد ما إذا كان الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي يرتبط بمجموعة من المتغيرات الديموغرافية.
ولتحقيق أهداف الدارسة وإختبار فرضياتها فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية حيث صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدا فها، وقد وزعت (37) نسخة منها على جميع المدققين ومدراء الفروع العاملين في البنوك الإسلامية وكذلك المفتشين العاملين في سلطة النقد الفلسطينية، وتم استرداد جميع الإستبيانات أي بنسبة 100%، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها.
ومن أهم نتائج الدراسة :أن البنوك الإسلامية تطبيق معاير التدقيق الداخلي بدرجة جيدة ، وهناك تفاوت في تطبيق معايير الأداء حيث كانت تتراوح جميعها ما بين الجيدة والمتوسطة، ولا يوجد تأثير للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي, وهناك معوقات تعيق تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الجانب القانوني والإداري.
وقد خلصت الدراسة إلي عدد من التوصيات منه ا :ضرورة تعزيز الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية بشكل أكبر مما هو مطبق، وضرورة قيام البنوك الإسلامية بإعطاء أهمية بالغة حول تطبيقات معايير الأداء.

دراسة (ابو زريق، 2011) بعنوان " مدى الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الاردنية".

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في مدى الامتثال للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية ، الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة في عام 2009 ، والتعرف على أهم العوائق التي قد تحول دون الالتزام ، بالإضافة إلى معرفة أثر بعض المتغيرات

الشخصية من المدققين الداخليين الذين يعملون في شركات الكهرباء الأردنية على مستوى امتثالها للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قام الباحث بإعداد استبانة موجهه إلى المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الاردنية وعددها (6) شركات، وكان عدد الاستبانات الموزعة (40) استبانة تم استرجاعها كاملا اي بنسبة (100%)، وكانت جميعها صالحة للدراسة والتحليل، وقد استخدم الباحث اساليب التحليل الاحصائية التالية: المعدلات، One sample T-test، One Way ANOVA.

وخلصت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها:

1- ان شركات الكهرباء الاردنية ملتزمة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وعلى درجة عالية وبصفة عامة.

2- عدم اهتمام المدققين الداخليين بالمعيار الثالث والرابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

3- هناك عدد من المعوقات التي قد تحول دون الامتثال لمعايير التدقيق الداخلي الدولية مثل قلة الشهادات المهنية لدى المدققين، قلة الحوافز المالية للمدققين.

واوصت الدراسة بما يلي:

1- يجب على المدققين الداخليين زيادة الاهتمام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

2- على شركات الكهرباء الاردنية رفد دوائر التدقيق الداخلي باصحاب الشهادات المهنية.

دراسة (البطاينة، 2011) بعنوان " مدى التزام مدققي تكنولوجيا المعلومات في البنوك الاردنية بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق على تكنولوجيا المعلومات والصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات"

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى التزام مدققي تكنولوجيا المعلومات في البنوك الاردنية بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق على تكنولوجيا المعلومات والصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات، ومعرفة اهم المعوقات التي تحول دون الالتزام بهذه المعايير، واذا كان هناك اثر لبعض المتغيرات الديموغرافية لمدققي نظم المعلومات في البنوك الاردنية على التزامهم بهذه المعايير.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قام الباحث بإعداد استبانة موجهه إلى مدققي نظم المعلومات في البنوك الاردنية وعددهم (43) مدققا، وكان عدد الاستبانات المسترجعة (34) استبانة ، وكانت جميعها صالحة للدراسة والتحليل، وقد استخدم الباحث اساليب التحليل الاحصائية التالية: المعدلات، One sample T-test، One Way ANOVA.

وخلصت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها:

1- يلتزم مدققو تكنولوجيا المعلومات العاملون في البنوك الاردنية بمعايير الممارسة المهنية لتدقيق تكنولوجيا المعلومات وبدرجة مرتفعة وبشكل عام.

2- هناك معوقات قد تحول دون الالتزام بهذه المعايير اهمها انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات، انعدام المعرفة بهذه المعايير، وقلة الدورات والبرامج التدريبية لكادر التدقيق.

3- هنالك فروق ذات دلالة احصائية في مستوى التزام مدققو تكنولوجيا المعلومات العاملون في البنوك الاردنية بعدد من معايير الممارسة المهنية تعزى الى الشهادة المهنية، وعدد سنوات الخبرة للمدقق.

واوصت الدراسة بما يلي:

1- ضرورة التزام مدققي تكنولوجيا المعلومات العاملون في البنوك الاردنية بشكل كامل بمعايير الممارسة المهنية لتدقيق تكنولوجيا المعلومات.

2- ضرورة قيام ادارات البنوك برفد كوادر التدقيق بالكفاءات المؤهلة مهنيا ذات الخبرة المهنية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Ahlawat and Lowe, 2004) بعنوان " An Examination of Internal Auditor Objectivity: In-House Versus Outsourcing".

هدفت هذه الدراسة لبيان موضوعية المدقق الداخلي في الشركات موضع التدقيق بالنسبة للجهات الخارجية والجهات الداخلية في الولايات المتحدة الامريكية، وقد قام الباحث بدراسة لاراء المدققين الخارجيين الذين يعملون في شركات التدقيق العالمية والمحلية والتي من مهامها دراسة أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في الشركات موضع التدقيق، وتم اعداد استبانة لهذه الدراسة تم توزيعها على عينة تتكون من 31 شركة و35 مكتب تدقيق منها أكبر أربع شركات تدقيق في العالم.

وخلص الباحثان إلى عدة نتائج ومنها:

1- نسبة كبيرة من الجهات الخارجية ترى بأن المدقق الداخلي لايتمتع بقدر كاف من الموضوعية والاستقلالية.

2- الجهات الداخلية في الشركات موضع التدقيق ترى بأن المدقق الداخلي يتمتع بقدر مناسب من الموضوعية والاستقلالية.

3- الجهات الخارجية ترى وجود مدقق داخلي في الشركات موضع التدقيق أفضل من عدم وجوده.

دراسة (Arena and Azzone, 2009) بعنوان " Identifying Organizational Drivers of Internal Audit Effectiveness".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة لفعالية التدقيق الداخلي في ضوء التغيرات الحديثة في رسالة التدقيق الداخلي ودوره في حاكمية المؤسسات.

تم الاعتماد على بيانات تم جمعها عن طريق دراسة مسحية شملت 153 شركة ايطالية.

أظهرت الدراسة أن فعالية التدقيق الداخلي تتأثر بالعوامل التالية:

1. صفات وخصائص فريق التدقيق الداخلي.

2. إجراءات وأنشطة التدقيق.

3. روابط المنشاة.

كما أن فعالية التدقيق الداخلي تزداد بازدياد نسبة عدد المدققيين الداخليين إلى عدد الموظفين، وكون مدير التدقيق الداخلي عضو في معهد المدققيين الداخليين (IIA)، وكون الشركة تتبنى تقنية التقييم الذاتي لخطر الرقابة، وكون لجنة التدقيق مطلعة وتشرف على نشاطات التدقيق الداخلي.

دراسة (Abdolmohammadi, 2009) بعنوان " Factors Associated with the Use of and Compliance with the IIA Standards: A study of Anglo-Culture Case".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المرتبطة باستخدام والالتزام بمعايير التدقيق الداخلي من قبل مدراء التدقيق الداخلي في دول الإنجلو ساكسون وهي (استراليا، كندا، نيوزلندا، بريطانيا، ايرلندا، امريكا).

قام الباحث بجمع البيانات من 1029 مدير تدقيق داخلي في هذه الدول وتحليلها لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 13.5% من مدراء التدقيق الداخلي في هذه الدول لا يلتزمون بمعايير التدقيق الداخلي، وأن نسبة كبيرة من الذين يلتزمون بها لم يلتزموا بمعايير معينة.
- 14.8% من المدراء لا يلتزمون بالمعيار رقم 1300 المتعلق ببرنامج تطوير وتوكيد الجودة.
- ترتبط العوامل التالية بمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي بشكل ايجابي وهي عضوية المدير في معهد المدققين الداخليين، كونه حاصلا على شهادة مهنية في التدقيق ومدة الدورات التدريبية التي خضع لها.
- ترتبط العوامل التالية بمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي بشكل سلبي وهي عدم ادراك المجلس والإدارة للقيمة المضافة للمعايير، عدم كفاية طاقم التدقيق، التكلفة العالية وأولوية الالتزام باللوائح والتعليمات الحكومية.

دراسة (Abdolmohammadi and Sarens, 2009a) بعنوان" Cultural Dimension as an Explanatory Variable in Use and Compliance with Internal Auditing Standards in Nineteen Countries".

هدفت هذه الدراسه إلى معرفة أثر إختلاف البعد الثقافي في مستوى استخدام والالتزام بمعايير التدقيق الداخلي، وهل يمكن أن يكون البعد الثقافي قادر على تفسير الفروق في مستوى الإلتزام بهذه المعايير.

تم الاعتماد على نتائج دراسة الهيئة العامة للمعرفة (The Common Body of Knowledge, 2006) التي قام بها معهد المدققين الداخليين لمعرفة مدى استخدام والتزام مدراء التدقيق في الكثير من دول العالم بمعايير التدقيق الداخلي، كما تم الاعتماد على دراسة (House et al. 2004) التي صنفت 62 دولة على أساس البعد الثقافي، في اختيار عينة ضخمة شملت 2782 مدير تدقيق داخلي من 19 دوله حول العالم، قسمت في خمس مجموعات على أساس البعد الثقافي وهي دول الانجلوساكسون ودول شرق اوروبا ودول الشعوب الجرمانية ودول أمريكا اللاتينية ودول أوروبا اللاتينية. أما الأبعاد الثقافية التي تم دراستها فهي تجنب الشك، وتركز السلطة، والفردية مقابل الجماعية، والذكورة مقابل الأنوثة، والحزم، والتوجيه المستقبلي، وتوجيه الأداء، والتوجه الإنساني.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك فروق جوهرية في مستوى استخدام والإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي بين الدول تعزى إلى البعد الثقافي للشعوب.
2. هناك أثر إيجابي لمدة العضوية في معهد المدققين الداخليين ومدة الدورات التدريبية وكون المدير حاصلا على شهادة مهنية في التدقيق الداخلي على استخدام والالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.
3. لا توجد أية علاقة جوهرية بين التحصيل العلمي والتخصص والوظيفة وبين مدى استخدام أو الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.
4. هناك علاقة سلبية بين استخدام المعايير وبين تجنب الشك وعلاقة ايجابية بين الالتزام بالمعايير وبين الحزم والتوجه الإنساني.

دراسة (Abdolmohammadi and Sarens, 2009b) بعنوان" Factors Associated with Best Practices in Internal Auditing: Emerging vs. Developed Countries".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في عدد من العوامل التي ترتبط نظريا مع التقارب نحو أفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي، في عينة تتكون من عدد من الدول الناشئة والمتقدمة ومن هذه العوامل:

1- وجود لجنة تدقيق .
2- استخدام معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين .
3- التقييم الخارجي لجودة نشاطات التدقيق الداخلي.
4- كون الشركة في دولة نامية أو متقدمة.

تم الاعتماد على قاعدة بيانات معهد المدققين الداخليين الناتجة عن دراسة (CBOK, 2006) التي قاست مدى استخدام والإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي في أكثر من مئة دولة حول العالم، وقد تم أخذ عينة تتكون من 14 دولة نامية و21 دولة متقدمة اعتمادا على تقسيم مورغان ستاتلي للدول النامية والمتقدمة، وقد تم جمع البيانات اللازمة حيث تم أخذ عينة من 774 مدير تدقيق داخلي أمريكي و775 مدير تدقيق داخلي من الدول المتقدمة و438 مدير تدقيق داخلي من الدول النامية.
وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن استخدام معايير التدقيق الصادرة عن معهد المدققين الداخليين له ارتباط ايجابي مع التوجه نحو أفضل الممارسات المهنية في مجال التدقيق الداخلي.

2. هناك علاقة ايجابية بين الالتزام بالتقييم الخارجي لجودة أنشطة التدقيق الداخلي في الثلاث سنوات الأخيرة وبين التوجه نحو أفضل ممارسة مهنية للتدقيق الداخلي.

3. إن توجه الدول النامية نحو الوصول إلى أفضل ممارسة مهنيه للتدقيق الداخلي أكبر من توجه الدول المتقدمة للوصول إلى هذه الغاية.

4. إن طبيعة المنشأة (محلي او عالمي) وكونها مدرجة أو غير مدرجة وعمر دائرة التدقيق الداخلي لم يكن له أي ارتباط جوهري مع مدى التوجه نحو أفضل ممارسة مهنية للتدقيق الداخلي.

5. أن أنشطة التدقيق التي أنشئت حديثا تتقارب بسرعة أكبر نحو أفضل الممارسات المهنية في مجال التدقيق الداخلي.

6. لا توجد أية علاقة جوهرية بين وجود لجنة تدقيق وبين التقارب نحو أفضل الممارسات المهنية في مجال التدقيق الداخلي.

دراسة (Ismail, 2010) بعنوان " Internal Auditors Perception about Their Role in Risk Management Audit in Egyptian Banking Sector".

هدفت هذه الدراسة إلى إنشاء إطار شامل لإدارة المخاطر وبيان الدور الذي يقع على المدقق الداخلي في التدقيق على إدارة المخاطر، كما حاولت الدراسة جمع آراء المدققين الداخليين حول العوامل الأخرى المؤثرة في عملية تدقيق إدارة المخاطر.

قام الباحث بجمع البيانات من خلال استبانة تم توزيعها على المدققين الداخليين العاملين في البنوك المصرية، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود ترابط قوي بين طبيعة ملكية البنك وجودة اجراءات التدقيق المبني على المخاطر لصالح البنوك الخاصة والبنوك الحليفة، حيث يرى المدققين الداخليين أنفسهم أقدر على لعب دور كبير في تدقيق إدارة المخاطرمن الخبراء الخارجيين مثل (CPA)، في حين أوصى معظم المدققين أن تتولى شركات استشارية مستقلة عملية إدارة المخاطر كخيار بديل.

دراسة (Rahahleh, 2010) بعنوان" Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan".

هدفت هذه الدراسة إلى تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الأردن، من خلال التعرف على مدى إدراك ووعي المدققين الداخليين والإدارة العليا في الشركات الأردنية للبيئة السليمة للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الفعال، وضمن الدور والمفهوم الحديث لهذه المهنة، والتعرف على مدى الحاجة لتنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تحت مظلة مهنية تشرف عليها وتمتلك إطاراً للممارسة المهنية ضمن معايير التدقيق الداخلي، بحيث تصبح هذه الجهة المنظم والمرجعية للقضايا المتعلقة بالمحاسبة والرقابة والتطوير.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتوزيع استبانات على المدققين الداخليين ومدراء التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة في عام 2009 والتي لديها وحدة أو دائرة للتدقيق الداخلي وقد تم توزيع 118 استبانة على المدققين الداخليين و 107 استبانات على مدراء التدقيق الداخلي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- إن توفر الوعي بالدور الحديث للتدقيق الداخلي يعتبر العنصر الأساسي لتنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

2- هناك حاجة ماسة لوجود سلطة مهنية تشرف وتنظم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الأردن.

3- إن تحديد متطلبات ممارسة التدقيق الداخلي سوف يساهم في تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

4- إن تبني معايير تدقيق داخلي سوف يساهم في تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الأردن.

دراسة (Matarneh, 2011) بعنوان "Factor Determining the Internal Audit Quality in Banks: Empirical Evidence From Jordan".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة ان وجدت بين الكفاءة، الموضوعية، اداء المدقق الداخلي من ناحية وجودة التدقيق الداخلي من ناحية اخرى.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتوزيع استبانات على المدققين الداخليين في (24) بنكا اردنيا حيث تم توزيع (60) استبانة تم استعادة (50) استبانة صالحة للتحليل اي ما نسبته (83%) من مجموع الاستبانات.

وكانت اهم نتائج الدراسة من خلال تحليل الانحدار المتعدد ان هذه العوامل المستقلة لها تأثير كبير على جودة التدقيق الداخلي، حيث اوضحت النتائج ان اداء المدقق الداخلي له اعلى تأثير بين المتغيرات المستقلة بنسبة 68.4%، وعامل الكفاءة ثانيا بنسبة 45.1%، واقل العوامل تاثيرا هو الموضوعية وبنسبة 33.7%.

واوصت الدراسة بأن البنوك الاردنية يجب عليها العمل على توافر العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الداخلي، والتحقق من جودة التدقيق الداخلي من قبل اطراف خارجية مثل المدقق الخارجي لضمان اداء وظيفة التدقيق الداخلي بمستوى مقبول.

ملخص الدراسات السابقة

جدول رقم (3-1) ملخص الدراسات السابقة

الدراسة	بلد الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	أهم النتائج
Ahlawat and Lowe (2004)	الولايات المتحدة الأمريكية	بيان موضوعية المدقق الداخلي في الشركات موضع التدقيق بالنسبة للجهات الخارجية والجهات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية.	استبانة تم توزيعها على عينة تتكون من 31 شركة و35 مكتب تدقيق منها أكبر أربع شركات تدقيق في العالم.	نسبة كبيرة من الجهات الخارجية ترى بأن المدقق الداخلي لايتمتع بقدر كاف من الموضوعية والاستقلالية، ومع ذلك فإنها ترى وجوده أفضل من عدم وجوده، أما الجهات الداخلية في الشركات موضع التدقيق فانها ترى بأن المدقق الداخلي يتمتع بقدر مناسب من الموضوعية والاستقلالية.
Arena and Azzone (2009)	ايطاليا	معرفة العوامل المحددة لفعالية التدقيق الداخلي في ضوء التغيرات الحديثة في رسالة التدقيق الداخلي ودوره في حاكمية المؤسسات.	دراسة مسحية شملت 153 شركة ايطالية.	تتأثر فعالية التدقيق الداخلي بصفات وخصائص فريق التدقيق الداخلي وإجراءات وأنشطة التدقيق وروابط المنشاة، كما أن فعالية التدقيق الداخلي تزداد بازدياد نسبة عدد المدققيين الداخليين إلى عدد الموظفين، وكون مدير التدقيق الداخلي عضو في معهد المدققيين الداخليين (IIA)، وكون الشركة تتبنى تقنية التقييم الذاتي لخطر الرقابة، وكون لجنة التدقيق مطلعة وتشرف على نشاطات التدقيق الداخلي.
Abdolmohammadi (2009)	دول الإنجلو ساكسون وهي (استراليا، كندا، نيوزلندا، بريطانيا، ايرلندا، امريكا).	معرفة العوامل المرتبطة باستخدام والالتزام بمعايير التدقيق الداخلي من قبل مدراء التدقيق الداخلي في دول الإنجلو ساكسون.	استبانة وزعت على 1029 مدير تدقيق داخلي في هذه الدول وتحليلها لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.	13.5% من مدراء التدقيق الداخلي في هذه الدول لا يلتزمون بمعايير التدقيق الداخلي، 14.8% من المدراء لا يلتزمون بالمعيار رقم 1300 المتعلق ببرنامج تطوير وتوكيد الجودة. ترتبط العوامل التالية بشكل ايجابي بمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وهي عضوية المدير في معهد المدققين الداخليين، كونه حاصلا على شهادة مهنية في التدقيق ومدة الدورات التدريبية التي خضع لها. ترتبط العوامل التالية بمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي بشكل سلبي وهي عدم ادراك المجلس والإدارة للقيمة المضافة للمعايير، عدم كفاية طاقم التدقيق، التكلفة العالية وأولوية الالتزام باللوائح والتعليمات الحكومية.

الدراسة	بلد الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	أهم النتائج
Abdolmohammadi and Sarens (2009)	19 دولة حول العالم	معرفة أثر إختلاف البعد الثقافي في مستوى إستخدام والالتزام بمعايير التدقيق الداخلي، وهل يمكن أن يكون البعد الثقافي قادر على تفسير الفروق في مستوى الالتزام بهذه المعايير.	تم الاعتماد على نتائج (the common body of knowledge, 2006) التي قام بها معهد المدققين الداخليين ودراسة House et al.) 2004) التي صنفت 62 دولة على أساس البعد الثقافي في اختيار عينة ضخمة شملت 2782 مدير تدقيق داخلي من 19 دوله حول العالم.	هناك فروق جوهرية في مستوى استخدام والإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي بين الدول تعزى إلى البعد الثقافي للشعوب. هناك أثر إيجابي لمدة العضوية في معهد المدققين الداخليين ومدة الدورات التدريبية وكون المدير حاصلا على شهادة مهنية في التدقيق الداخلي على استخدام والالتزام بمعايير التدقيق الداخلي. لا توجد أية علاقة جوهرية بين التحصيل العلمي والتخصص والوظيفة وبين مدى استخدام أو الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي. هناك علاقة سلبية بين استخدام المعايير وبين تجنب الشك وعلاقة ايجابية بين الالتزام بالمعايير وبين الحزم والتوجه الإنساني.
Abdolmohammadi and Sarens (2009)	عدد من الدول الناشئة والمتقدمة	التحقيق في عدد من العوامل التي ترتبط نظريا مع التقارب نحوأفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي في عينة تتكون من عدد من الدول الناشئة والمتقدمة.	تم أخذ عينة تتكون من 14 دولة نامية و21 دولة متقدمة اعتمادا على تقسيم مورغان ستاتلي للدول النامية والمتقدمة، وقد تم جمع البيانات اللازمة حيث تم أخذ عينة من 774 مدير تدقيق داخلي أمريكي و 775مدير تدقيق داخلي من الدول المتقدمة و 438مدير تدقيق داخلي من الدول النامية.	إن استخدام معايير التدقيق الصادرة عن معهد المدققين الداخليين له ارتباط ايجابي مع التوجه نحو أفضل الممارسات المهنية في مجال التدقيق الداخلي. هناك علاقة ايجابية بين الإلتزام بالتقييم الخارجي لجودة أنشطة التدقيق الداخلي في الثلاث سنوات الأخيرة وبين التوجه نحو أفضل ممارسة مهنية للتدقيق الداخلي. إن توجه الدول النامية نحو الوصول إلى أفضل ممارسة مهنيه للتدقيق الداخلي أكبر من توجه الدول المتقدمة للوصول إلى هذه الغاية.

الدراسة	بلد الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	أهم النتائج
Ismail (2010)	مصر	إنشاء إطار شامل لادارة المخاطر وبيان الدور الذي يقع على المدقق الداخلي في التدقيق على إدارة المخاطر.	استبانة تم توزيعها على المدققين الداخليين العاملين في البنوك المصرية.	وجود ترابط قوي بين طبيعة ملكية البنك وجودة اجراءات التدقيق المبني على المخاطر لصالح البنوك الخاصة والبنوك الحليفة، حيث يرى المدققين الداخليين أنفسهم أقدر على لعب دور في تدقيق إدارة المخاطرمن الخبراء الخارجيين مثل (CPA)، في حين أوصى معظم المدققين أن تتولى شركات استشارية مستقلة عملية إدارة المخاطر كخيار بديل.
Rahahleh (2010)	الأردن	تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الأردن من خلال التعرف على مدى إدراك ووعي المدققين الداخليين والإدارة العليا في الشركات الأردنية للبيئة السليمة للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الفعال وضمن الدور والمفهوم الحديث لهذه المهنة.	تم توزيع 118 استبانة على المدققين الداخليين و 107 استبانات على مدراء التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة في عام 2009 والتي لديها دوائر تدقيق داخلي.	إن توفر الوعي بالدور الحديث للتدقيق الداخلي يعتبر العنصر الأساسي لتنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. هناك حاجة ماسة لوجود سلطة مهنية تشرف وتنظم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الأردن. إن تحديد متطلبات ممارسة التدقيق الداخلي سوف يساهم في تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. إن تبني معايير تدقيق داخلي سوف يساهم في تنظيم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الأردن.
Matarneh (2011)	الاردن	معرفة العلاقة ان وجدت بين الكفاءة، الموضوعية، واداء المدقق الداخلي وجودة التدقيق الداخلي.	تم توزيع 60 استبانة على المدققين الداخليين في البنوك الاردنية وعددها 24 بنكا.	ان هذه المتغيرات المستقلة (الكفاءة، الموضوعية، واداء المدقق الداخلي) لها تأثير كبير على جودة التدقيق الداخلي، حيث ان اداء المدقق الداخلي له اعلى تأثير، والموضوعية اقل تأثير.

الدراسة	بلد الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	أهم النتائج
شحروري (1999)	الأردن	القاء الضوء على مدى تطبيق البنوك التجارية الاردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.	تم توزيع 200 استبانة على المدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية الاردنية المسجلة في سوق عمان المالي والبالغ عددها 12 بنكا.	بلغت درجة تطبيق البنوك التجارية لمعايير الاداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها (74,2%)، عدم وجود علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وحجم البنك ممثلا برأسماله كما لا توجد علاقة بين مدة التطبيق لتلك المعايير وحجم البنك ممثلا بعدد العاملين فيه، كما أظهرت الدراسة أن هناك فروق ذات دلالة احصائية في تقييم المدقق الداخلي لمدى ملائمة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي تعزى الى المتغيرات الشخصية التالية للمدقق الداخلي (العمر، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص).
شقور (2000)	الأردن	معرفة مدى التزام دوائر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، ومعرفة اهم المعوقات التي تحول دون الالتزام بها.	تم توزيع 54 استبانة على المدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية الاردنية.	بلغت نسبة التزام دوائر التدقيق في البنوك التجارية الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها(83%). وجود علاقة بين مدى التزام البنوك التجارية الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك متمثلا بعدد العاملين وحقوق المساهمين فيه وعدم وجود علاقة مع حجم البنك متمثلا في عدد المدققين الداخليين في البنك. وجود اختلاف في مدى التزام البنوك بمعايير التدقيق الداخلي باختلاف المؤهل العلمي، الشهادات المهنية للمدقق الداخلي، ووجود قسم خاص للرقابة على الجودة. عدم وجود اختلاف في مدى التزام البنوك بمعايير التدقيق الداخلي باختلاف جنس المدقق وعمره ووظيفته وخبرته.

الدراسة	بلد الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	أهم النتائج
الفرجات (2003)	الأردن	التعرف على واقع وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الاردنية الرسمية وتقييم فعاليتها، وبيان المعوقات والمشكلات التي تواجهها لتحقيق أهدافها، وتحديد مدى تلبية التدقيق الداخلي للأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها.	تم توزيع 32 استبانة على المدراء الماليين ومدراء الرقابة الداخلية والمدققين الداخليين في الجامعات الاردنية الرسمية.	تحقق وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الاردنية الرسمية درجة عالية من الفعالية، كما أن تقارير التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية تلبي الأهداف التي تسعى لتحقيقها. هناك فروقا ذات دلالات احصائية بين الجامعات الاردنية الرسمية في فعالية وظيفة التدقيق الداخلي لتاريخ تاسيسها.
الرحاحلة (2005)	الأردن	التعرف على مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وذلك من خلال التعرف على مدى التزام أجهزة التدقيق الداخلي في هذه الجامعات بالمعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي.	وتم توزيع (50) استبانة على جميع العاملين في وحدات التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة استجاب منهم (94%).	تلتزم الجامعات الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي، كما أن عمر الجامعة له تأثير على فاعلية أداء التدقيق الداخلي، لصالح الجامعات الأقدم حيث يكون الأداء فيها ذو فاعلية أكبر. عدد المدققين في الجامعات الرسمية أكبر منه في الجامعات الخاصة رغم أن عدد الجامعات الخاصة أكبر من عدد الجامعات الرسمية. عدد المدققين الداخليين الذين يحملون شهادات مهنية قليل.
خشارمة (2005)	الأردن	التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، ومدى تاثير مجموعة من العوامل المتعلقة بحجم الشركة والمتغيرات الديمغرافية للمدقق الداخلي على تطبيق هذه المعايير، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير.	تم توزيع استبانات على عينة عشوائية تمثلت ب 30 شركة صناعية مساهمة عامة أردنية حيث تم توزيع الاستبانات على المدققين الداخليين ورؤساء أقسام التدقيق في تلك الشركات.	وجود ضعف عام في عملية تطبيق معايير التدقيق الداخلي، لايوجد علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمه العامه الاردنية وحجم الشركة، هنالك معوقات من شانها ان تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

الدراسة	بلد الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	أهم النتائج
الشقيرات (2006)	الأردن	معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في القطاع العام الأردني وبيان العوامل التي تؤثر على مدى تطبيقها بالاضافة الى معرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير.	استبانه تم توزيعها على مجتمع الدراسة المكون من الوزارات والمؤسسات الحكومية وكانت العينة مكونة من (18) وزارة ومؤسسة.	بلغت نسبة تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في القطاع العام الاردني (79%)، هناك علاقة قوية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وبين استقلالية الوزارة او المؤسسة الحكومية، ان أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في القطاع العام الأردني تتمثل في عدم ادراك الادارات لأهمية الدور الذي يلعبة التدقيق الداخلي بالاضافة الى عدم اهتمام التدقيق الحكومي الخارجي بتقييم عمل وحدات التدقيق الداخلي ومدى التزامها بمعايير التدقيق الد اخلي.
العمري و عبد المغني (2006)	اليمن	التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، ومدى تاثير مجموعة من العوامل المتعلقة بحجم البنك والمتغيرات الديمغرافية للمدقق الداخلي على تطبيق هذه المعايير، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير في تلك البنوك.	استبانة تم توزيعها على مجتمع الدراسة والذي يتكون من المدققين الداخليين العاملون في البنوك التجارية اليمنية.	بلغت نسبة تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية (58.59%)، عدم وجود علاقة ذات بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وكل من حجم البنك ممثلا براس المال المدفوع وعدد العاملين والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، ان أهم المعوقات التي تحد من تطبيق معايير التدقيق الداخلي تمثلت في عدم وجود الزام قانوني بتطبيق هذه المعايير في تلك البنوك.
مخلوف (2007)	الاردن	التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية، بناءا على المعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978م.	تم توزيع 74 استبانة موجهة الى مدراء وكادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية وعددها 17 بنكا.	ان البنوك التجارية الاردنية تطبق معايير التدقيق الداخلي، وان هناك تفاوت بين هذه البنوك في تطبيق هذه المعايير، وان دائرة التدقيق الداخلي تتبع لجنة التدقيق الداخلي من حيث التنظيم الاداري.

الدراسة	بلد الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	أهم النتائج
حمدان (2009)	الأردن	معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان لعام2008، كما هدفت الى معرفة المعوقات التي تحد من تطبيق هذه المعايير في تلك الشركات.	تم توزيع 69 استبانة على المدققين الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان.	يوجد معرفة لدى المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، يوجد التزام لدى مدقق الحسابات الداخلي في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها. توجد معوقات قد تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان.
النونو (2009)	قطاع غزة، فلسطين	التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، وتحديد ما إذا كان الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي يرتبط بمجموعة من المتغيرات الديموغرافية.	تم توزيع 37 استبانة للمدققين الداخليين ومدراء الفروع في البنوك الاسلامية في قطاع غزة، والمفتشين العاملين سلطة النقد الفلسطينية.	تطبق البنوك الاسلامية في قطاع غزة معايير التدقيق الداخلي الدولية بدرجة جيدة، وان هناك تفاوت في تطبيق معايير الاداء، ولا يوجد تأثير للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على تطبيق هذه المعايير، وهناك معوقات لتطبيق هذه المعايير في الجانب الاداري والقانوني.
ابو زريق (2011)	**الاردن**	**التحقيق في مدى الامتثال للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي في شركات الكهرباءالأردنية،والتعرف على أهم العوائق التي قد تحول دون الامتثال، بالإضافة إلى معرفة أثر بعض المتغيرات الشخصية من المدققين الداخليين الذين يعملون في شركات الكهرباء الأردنية على مستوى امتثالها للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.**	**تم توزيع 40 استبانة موجهة الى المدققين الداخليين في شركات الكهرباء الاردنية وعددها 6 شركات.**	**هذه الشركات ملتزمة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وبدرجة عالية وبصفة عامة، هناك عدم اهتمام للمدققين الداخليين في هذه الشركات للمعيار الثالث والرابع، وهنالك عدة عوائق امام الالتزام بهذه المعايير من اهمها قلة الشهادات المهنية لدى المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الاردنية، قلة الحوافز المالية.**

الدراسة	بلد الدراسة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	أهم النتائج
البطاينة (2011)	الاردن	معرفة مدى التزام مدققي تكنلوجيا المعلومات في البنوك الاردنية بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق على تكنولوجيا المعلومات والصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات، ومعرفة اهم المعوقات التي تحول دون الالتزام بهذه المعايير، واذا كان هناك اثر لبعض المتغيرات الديموغرافية لمدققي نظم المعلومات في البنوك الاردنية على التزامهم بهذه المعايير.	تم توزيع 43 استبانة موجهة الى مدققو تكنولوجيا المعلومات العاملون في البنوك الاردنية، استرد منها 34 استبانة.	يلتزم مدققو تكنولوجيا المعلومات العاملون في البنوك الاردنية بمعايير الممارسة المهنية لتدقيق تكنولوجيا المعلومات وبدرجة مرتفعة وبشكل عام. وهناك بعض المعوقات تحول دون الالتزام بهذه المعايير، هنالك فروق ذات دلالة احصائية في مستو الالتزام تعزى الى الشهادة المهنية، وعدد سنوات خبرة المدقق.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. يلاحظ أن دراسات (Ismail, 2010)، و(Arena and Azzone, 2009)، و(Ahlawat and Lowe, 2004)، و(Abdolmohammadi and Sarens, 2009)، و(Abdolmohammadi and Sarens, 2009)، و(العمري وعبد المغني، 2006)، هي دراسات تمت في دول مختلفة، ولا يمكن تعميم نتائجها في الأردن نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية لتلك الدول عن الأردن.
2. دراسات (شحروري، 1999)، و(شقور، 2000)، و(مقداد، 2002)، و(الفرجات، 2003)، هي دراسات تمت قبل عام 2004 واعتمدت على معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققيين الداخليين في عام 1978، حيث كانت المعايير تتكون من خمسة معايير، في حين أن هذه الدراسة ستعتمد على معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققيين الداخليين في عام 2008، والتي بدأ العمل بها في بداية عام 2009، والتي قسمت المعايير إلى أحد عشر معياراً.
3. دراسات (الرحاحلة، 2005)، و(خشارمة، 2005)، و(الشقيرات، 2006)، و(حمدان، 2009)، و(ابو زريق، 2011) هي دراسات تناولت الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، القطاع العام الأردني،

الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، شركات الكهرباء على التوالي، في حين تركز هذه الدراسة على دراسة البنوك الاردنية.

4. في دراسة (النونو، 2009) تمت الدراسة فقط في البنوك الاسلامية والعاملة في قطاع غزة، في حين هذه الدراسة تشمل جميع البنوك الاردنية (الاسلامية، التجارية).
5. في دراسة (مخلوف، 2007) تمت دراسة البنوك التجارية الاردنية فقط، واعتمدت على معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققيين الداخليين في عام 1978، حيث كانت المعايير تتكون من خمسة معايير، في حين أن هذه الدراسة تمت على جميع البنوك الاردنية (الاسلامية، التجارية)، وستعتمد على معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققيين الداخليين في عام 2008، والتي بدأ العمل بها في بداية عام 2009، والتي قسمت المعايير إلى أحد عشر معياراً.
6. في دراسة (البطاينة، 2011) تمت دراسة معايير الممارسة المهنية لتدقيق تكنولوجيا المعلومات الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA)، في حين هذه الدراسة تدرس مدى التزام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الاردنية بجميع معايير التدقيق الداخلي الدولية.

بعد الاطلاع على الادبيات السابقة الخاصة بموضوع تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية، فانه من المتوقع ان يكون تطبيق والتزام مرتفع لمعايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك العاملة في الاردن كون هذه المعايير تعمل على تحسين العمل في الشركات المطبقة لهذه المعايير من وجهة نظر الدراسات السابقة.

وهنالك دراسات مشابهة لهذه الدراسة مثل دراسة مخلوف و البطاينه فانه من المتوقع لنتائج هذه الدراسة ان تكون قريبة لنتائج هذه الدراسات.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

مقدمة

مصادر جمع البيانات

أداة الدراسة

صدق أداة الدراسة

ثبات الأداة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

محددات الدراسة

وصف العينة

الأساليب الإحصائية المستخدمة

منهجية الدراسة

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضا مفصلاً لمنهجية الدراسة التي سبق تناولها في الفصل الأول، حيث سنتناول في هذا الفصل مصادر جمع البيانات، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، والخصائص العامة لعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق أداة الدراسة، وثبات أداة الدراسة، وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة لمعالجة البيانات.

مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على مصدرين أساسيين في جمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة هما:

أ- المصادر الثانوية:

تم الاعتماد على الأدبيات المحاسبية التي تتناول موضوع التدقيق الداخلي والرقابة وتطور هذه المهنة والقواعد التي تحكمها، عن طريق مراجعة الكتب والدراسات السابقة والرسائل الجامعية والمقالات التي تتناول موضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على المواقع الإلكترونية للجهات المتخصصة في مجال التدقيق والمحاسبة والتدقيق الداخلي والرقابة مثل:

جمعية المدققين الداخليين (www.theiia.com) .

جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (www.jacpa.org.jo).

منتدى المحاسبين العرب (www.acc4arab.com).

جمعية البنوك في الاردن (www.abj.org.jo).

ب- المصادر الأولية:

وتتمثل في البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، حيث تم الاعتماد على استبانة قام الباحث بتطويرها بما يتفق مع نصوص معايير التدقيق الداخلي الدولية، بهدف جمع البيانات اللازمة من المدققين الداخليين العاملين في البنوك الاردنية، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى اربعة أجزاء رئيسية كما يلي :

- الجزء الأول ويتناول المعلومات العامة للمدقق الداخلي.
- الجزء الثاني ويتناول مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.
- الجزء الثالث ويتناول مدى مساهمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تحسين وتنظيم العمل في البنوك العاملة في الاردن.

- الجزء الرابع ويتناول معوقات الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير استبانة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات , وتمت الاستعانة بدراسة (ابو زريق, 2011)، و(النونو, 2009) بالاضافة الى معايير التدقيق الداخلي الدولية في تصميم الاستبانة وفيما يلي توضيحاً لأجزاء الاستبانة :

- الجزء الأول ويتناول المعلومات العامة للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، والشهادة المهنية)، بالاضافه الى نوع البنك (تجاري، اسلامي)
- الجزء الثاني ويتناول مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وقد تم تقسيم هذا الجزء إلى أحد عشر بعداً.
  - البعد الأول (A1) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار الأول من معايير التدقيق الداخلي الدولية حول الغاية والسلطة والمسؤولية (المعيار رقم 1000).
  - البعد الثاني (A2) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار الثاني من معايير التدقيق الداخلي الدولية حول الاستقلالية والموضوعية (المعيار رقم 1100).
  - البعد الثالث (A3) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار الثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة (المعيار رقم 1200).
  - البعد الرابع (A4) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار الرابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية حول برنامج تحسين وضبط الجودة (المعيار رقم 1300).
  - البعد الخامس (B1) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار الخامس من معايير التدقيق الداخلي الدولية حول ادارة نشاط التدقيق الداخلي (المعيار رقم 2000).

- البعد السادس (B2) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار السادس من معايير التدقيق الداخلي الدولية حول طبيعة العمل (المعيار رقم 2100).
- البعد السابع (B3) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار السابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية حول تخطيط المهمة (المعيار رقم 2200).
- البعد الثامن (B4) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار الثامن من معايير التدقيق الداخلي الدولية حول تنفيذ المهمة (المعيار رقم 2300).
- البعد التاسع (B5) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار التاسع من معايير التدقيق الداخلي الدولية حول ايصال النتائج (المعيار رقم 2400).
- البعد العاشر (B6) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار العاشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية حول المتابعة (المعيار رقم 2500).
- البعد الحادي عشر (B7) : ويتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بالمعيار الحادي عشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية حول قرار قبول الادارة للمخاطر (المعيار رقم 2600).

- الجزء الثالث مدى مساهمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية.
- الجزء الرابع ويتناول معوقات الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

مقياس التحليل:

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في تفسير إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة، بحيث تأخذ الإجابة (كبيرة جداً) خمس درجات، والإجابة (كبيرة) أربعة درجات، والإجابة

(متوسطة) ثلاثة درجات، والإجابة (قليلة) درجتان، والإجابة (قليلة جداً) درجة واحدة. لذا فإن قيم المتوسطات الحسابية لنتائج تحليل البيانات يتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

جدول رقم(4-1) تحديد مستوى الوسط الحسابي في الدراسة

الوسط الحسابي	درجة الالتزام
من 1.00 – 2.49	منخفضة
من 2.50 – 3.49	متوسطة
من 3.50 – 5.00	مرتفعة

صدق أداة الدراسة:

من أجل التأكد من مدى صدق وصلاحية أداة الدراسة لقياس ما ننوي قياسه في هذه الدراسة، فقد تم تحكيمها من قبل مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك ، وتمت صياغة فقرات الأداة بعد الأخذ بتوصيات وملاحظات المحكمين (ملحق رقم (1) يتضمن قائمة بأسماء المحكمين).

ثبات الأداة:

للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لكل جزء ولكل بعد من أبعاد أداة الدراسة، حيث يرى الكثير من الباحثين في المواضيع الاجتماعية والاقتصادية أن قيمة الثبات المقبولة احصائيا هي 60% فأكثر، فقد بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا بمتوسط عام للاستبانة (91.2 %) وهي نسبة مرتفعة جداً وتشير إلى أن معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة مرتفع.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين العاملين في البنوك العاملة في الاردن والتي لديها وحدات او دوائر تدقيق داخلي وعددها (26) بنكا.

عينة الدراسة:

تم الاعتماد على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من (75)مدقق داخلي تم اختيارهم عشوائيا، وتم توزيع الاستبانة عليهم، وقد تم استرداد (66) استبانه، وبهذا تكون نسبة الاسترداد 88%، حيث استخدمت جميعها في عملية التحليل.

محددات الدراسة:

كان هناك عدد من محددات الدراسة التي واجهت هذه الدراسة كان من اهمها:

1- ان بعض البنوك العاملة في الاردن رفضت السماح للباحث بتوزيع الاستبانة على المدققين الداخليين العاملين فيها لاغراض امنية او لعدم وجود وقت كافي للمدققين للاجابة على الاستبانة.

2- عدم استرداد جميع الاستبانات الموزعة والاكتفاء بما تم استرداده.

وصف العينة:

- المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (4-2) توزيع افراد العينه حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (4-2) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	56	% 84.8
ماجستير	5	% 7.6
دبلوم	5	% 7.6
المجموع	66	%100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-2) أن معظم المدققين الداخليين في عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس حيث بلغ عددهم 56 مدققاً من أصل 66 مدققاً أي أنهم يشكلون ما نسبته 84.8 % من عينة الدراسة، يليهم حملة شهادة الماجستير والدبلوم بالتساوي حيث بلغ عددهم 5 مدققين لكل فئة وبنسبة 7.6 %، وهذا يدل على أن جميع أفراد العينة هم من المدققين المؤهلين علمياً كما يشير

الى أهمية التدقيق الداخلي ومدى اهتمام الإدارة برفد التدقيق الداخلي بالكفاءات العالية القادرة على تحمل مسؤوليات هذه المهنة والنهوض بالواجبات الموكولة إليهم، وهذا يعطي اطمئناناً مبدئياً حول دقة ومصداقية بيانات الدراسة.

- **التخصص العلمي**

يبين الجدول رقم (4-3) توزيع افراد العينه حسب التخصص العلمي

جدول رقم (4-3) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
المحاسبة	61	% 92.4
علوم مالية ومصرفية	3	% 4.5
نظم معلومات محاسبية/ حاسوبيه	2	% 3.1
المجموع	66	%100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-3) أن معظم المدققين الداخليين في عينة الدراسة هم من تخصص المحاسبة حيث بلغ عددهم 61 مدققاً من أصل 66 مدققاً أي أنهم يشكلون ما نسبته 92.4 % من عينة الدراسة، يليهم المدققون الداخليون من أصحاب التخصصات الأخرى مثل تخصص العلوم المالية والمصرفية بواقع 3 مدققين، واخيرا تخصص نظم معلومات محاسبية / حاسوبية بواقع مدققين، وهذا مؤشر على حسن اختيار كادر التدقيق الداخلي حيث أن أصحاب تخصص المحاسبة هم الأقدر على القيام بمهام التدقيق الداخلي وتحقيق أفضل النتائج كونهم مؤهلين علميا على التعامل مع الأمور المالية وبما يتفق مع المعايير الدولية في هذا المجال، أما بالنسبة لتعيين مدققين من تخصص نظم المعلومات الحاسوبية فإنه يعكس حرص الإدارات على مجاراة التطور في معايير التدقيق الداخلي الدولية بايجاد مدققين مؤهلين لتدقيق نظم المعلومات في المنشأة.

- **سنوات الخبرة**

يبين الجدول رقم (4-4) توزيع افراد العينه حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (4-4) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 3 سنوات	6	%9.1
من 3 إلى أقل من 6 سنوات	50	% 75.8
من 6 إلى أقل من 10 سنوات	8	% 12.1
من 10 سنوات فأكثر	2	% 3
المجموع	66	%100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-4) أن معظم المدققين الداخليين في عينة الدراسة هم ممن تتراوح سنوات خبرتهم بين (3 سنوات الى اقل من 6 سنوات) حيث بلغ عددهم 50 مدققاً من أصل 66 مدققاً أي أنهم يشكلون ما نسبته 75.8 % من عينة الدراسة، يليهم المدققين الداخليين ممن تتراوح خبرتهم من 6 سنوات الى اقل من 10 سنوات، حيث بلغ عددهم 8 مدققين وبنسبة 12.1 %، يليهم المدققين ضمن الفئة أقل من 3 سنوات بنسبة 9.1 %، وأخيراً المدققين ضمن الفئة اكثر من 10 سنوات بنسبة 2%، وهذا يدل على أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة كافية في مجال التدقيق الداخلي ولديهم المام واسع بمسؤوليات وواجبات التدقيق وبما يتوافق مع المعايير الدولية.

- **الشهادة المهنية**

يبين الجدول رقم (4-5) توزيع افراد العينه حسب الشهادة المهنية

جدول رقم (4-5) توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية

الشهادة المهنية	التكرار	النسبة
CIA	2	% 3
JCPA	1	% 1.5
لا يوجد	63	% 95.5
المجموع	66	%100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-5) أن معظم المدققين الداخليين في عينة الدراسة هم ممن لا يحملون شهادات مهنية حيث بلغ عددهم 63 مدققاً من أصل 66 مدققاً أي أنهم يشكلون ما نسبته 95.5 % من عينة الدراسة، يليهم المدققون الداخليون من حملة شهادة CIA (مدقق داخلي معتمد) حيث بلغ عددهم مدققين وبنسبة 3 %، يليهم المدققون من حملة شهادة JCPA (محاسب قانوني اردني) بنسبة 1.5 %، ولعل انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية عائد إلى عدم اهتمام إدارات الشركات بإشراك كوادر التدقيق الداخلي في دورات للحصول على شهادات مهنية.

- **نوع البنك**

يبين الجدول رقم (4-6) توزيع افراد العينه حسب نوع البنك

جدول رقم (4-6) توزيع أفراد العينة حسب نوع البنك

نوع البنك	التكرار	النسبة
بنك تجاري	50	% 75.8
بنك اسلامي	16	%24.2
المجموع	66	%100

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4-6) أن معظم المدققين الداخليين في عينة الدراسة هم من مدققي البنوك التجارية ويبلغ عددهم 50 مدققا بنسبة 75.8%، وعدد المدققين الداخليين من البنوك الاسلامية 16 مدققا بنسبة 24.2%، وتعود هذه النسب الى ان عدد البنوك التجارية في الاردن 22 بنكا من اصل 26 بنكا بنسبة 84.6% من مجموع البنوك، وعدد البنوك الاسلامية 4 من اصل 26 بنكا بنسبة 15.4% من مجموع البنوك.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بهدف تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات

تم استخدام النسب المئوية والتكرارات لوصف الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة، ووصف إجابات أفراد العينة على فقرات أداة الدراسة.

2- المتوسطات الحسابية

تم استخدام المتوسطات الحسابية لتحديد معدل التزام أفراد العينة (المدققين الداخليين في البنوك الأردنية) بكل فقرة من فقرات أداة الدراسة.

3- الانحراف المعياري

تم استخدام الانحراف المعياري لمعرفة مدى تقارب القيم من بعضها البعض حيث تزيد الثقة بالنتائج كلما كانت متقاربة من بعضها البعض، والانحراف المعياري عبارة عن معدل انحراف القيم عن وسطها الحسابي.

4- معامل الاتساق الداخلي

تم استخدام اختبار معامل كرونباخ ألفا لقياس مدى ارتباط أسئلة أداة الدراسة ببعضها البعض لتحقيق الاتساق الداخلي.

5- اختبار (One Sample T-Test)

تم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة للحكم على فرضيات الدراسة، حيث تم الاعتماد على وسط فرضي يساوي (3) وتمت مقارنة هذا الوسط الفرضي بمتوسط إجابات أفراد العينة على فرضيات الدراسة، بحيث نرفض الفرضية الصفرية إذا تجاوز الوسط الحسابي لها الوسط الفرضي وكان الفرق ذو دلالة إحصائية.

6- اختبار التباين الاحادي (One Way ANOVA)

تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار مستوى الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على كل بعد من أبعاد الدراسة ككل وحسب المتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

مقدمة

اختبار فرضيات الدراسة

عرض نتائج التحليل الإحصائي

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لنتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التي تم جمعها بواسطة الاستبانة، كما يتضمن اختبار فرضيات الدراسة التي تمت الإشارة إليها في الفصول السابقة وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-test) وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha > 0.05$) وبالاعتماد على الوسط الفرضي (3)، كما تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة عن كل بعد من أبعاد الدراسة ككل وحسب المتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين.

عرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

اولا: مدى التزام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وقد تم تقسيم هذا الجزء إلى أحد عشر بعداً، وفيما يلي عرضاً لنتائج التحليل الإحصائي لهذه الأبعاد علما بانه تم اعادة ترتيب الفقرات ضمن كل بعد تنازليا حسب قيمة وسطها الحسابي.

1- البعد الأول: المعيار رقم 1000 حول الغاية والسلطة والمسؤولية:

ا- مدى الالتزام بالمعيار الاول المعيار رقم 1000 حول الغاية والسلطة والمسؤولية.

يبين الجدول رقم (5-1) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد الأول، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-1) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجة موافقة أفراد العينة على فقرات البعد الأول حول الغاية والسلطة والمسؤولية مرتبة ترتيبا تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يوجد في الشركة ميثاق (نظام) للتدقيق الداخلي يحدد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي.	4.77	0.457
2	يحدد نظام التدقيق الداخلي نطاق عمل دائرة التدقيق الداخلي.	4.70	0.525
6	يحدد نظام التدقيق الداخلي تعريف وقواعد السلوك المهني ومعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	4.45	0.612
3	يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة نظام التدقيق الداخلي بشكل دوري.	4.44	0.558
5	يحدد نظام التدقيق الداخلي طبيعة خدمات التوكيد والخدمات الاستشارية المقدمة للمنشأة.	4.32	0.612
4	يصادق مجلس الإدارة على اعتماد نظام التدقيق الداخلي.	4.30	0.525
A1	المعيار ككل	4.496	0.548

يتبين لنا من الجدول رقم(5-1) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.77) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (4.30) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة، كذلك فأن قيمة الانحراف المعياري وللمعايير المتبقية تقل عن (1) مما يشير الى درجة تذبذب او تشتت منخفضة مما يشير الى تتطابق اجابات المبحوثين.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة كبيرة بالمعيار الأول من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- اختبـار الفرضـية المتعلقـة بالمعيـار الاول المعيـار رقـم 1000 حـول الغايـة والسـلطة والمسؤولية.

تنص الفرضية الفرعية الاولى على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الأول من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1000: الغاية والسلطة والمسؤولية).

يبين الجدول (5-2) **نتائج اختبار (T) (One Sample T-test) للفرضية الفرعية الاولى** لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الأول من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1000: الغاية والسلطة والمسؤولية).

جدول رقم (5-2) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الأردني بالمعيار الأول من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1000: الغاية والسلطة والمسؤولية).

الفرضية الفرعية الأولى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الأول من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1000: الغاية والسلطة والمسؤولية).	4.496	0.548	65	0.000

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-2) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.496) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بالمعيار الأول من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1000: الغاية والسلطة والمسؤولية).

2- البعد الثاني (A2) :المعيار رقم 1100 حول الاستقلالية والموضوعية:

ا- مدى الالتزام بالمعيار الثاني المعيار رقم 1100 حول الاستقلالية والموضوعية.

يبين الجدول رقم (5-3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد الثاني ، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات البعد الثاني حول الاستقلالية والموضوعية مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
11	**لايقوم المدقق الداخلي بأية عمليات تنفيذية.**	4.67	0.536
8	**تتبع دائرة التدقيق الداخلي الى مجلس الإدارة في الهيكل التنظيمي للشركة.**	4.39	0.551
9	**لا تؤثر العلاقات الشخصية بين موظفي البنك والمدقق الداخلي على عملية التدقيق.**	4.30	0.656
10	**يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير خارجي.**	4.29	0.739
13	**يحرص مدير التدقيق الداخلي على أن الموظفين المنتقلين من أقسام وإدارات أخرى إلى دائرة التدقيق الداخلي في البنك لا يدققون الآن ما أنجزوه في دوائرهم السابقة.**	4.29	0.674
12	**إذا تم الإخلال باستقلالية أو موضوعية المدقق يتم الإفصاح عن ذلك لمجلس الادارة.**	3.91	0.626
7	**يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يقوم بفحصها.**	3.85	0.707
A2	المعيار ككل	4.242	0.641

يتبين لنا من الجدول رقم (5-3) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات

(4.67) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (3.85) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة كبيرة بالمعيار الثاني من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- **اختبار الفرضية المتعلقة بالمعيار الثاني المعيار رقم 1100 حول الاستقلالية والموضوعية.**

تنص الفرضية الفرعية الثانية على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الثاني من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1100: الاستقلالية والموضوعية).

يبين الجدول رقم (4-5) **نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الثانية** لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الثاني من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1100: الاستقلالية والموضوعية).

جدول رقم (4-5) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الثانية لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الأردن بالمعيار الثاني من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1100: الاستقلالية والموضوعية)

الفرضية الفرعية الثانية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الثاني من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1100: الاستقلالية والموضوعية).	4.242	0.641	65	0.000

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4-5) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.242) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بالمعيار الثاني من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1100: الاستقلالية والموضوعية).

3- البعد الثالث (A3) : المعيار رقم 1200 الكفاءة وبذل العناية المهنية:

ا- مدى الالتزام بالمعيار الثالث المعيار رقم 1200 حول الكفاءة وبذل العناية المهنية.

يبين الجدول رقم (5-5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد الثالث، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات البعد الثالث حول الكفاءة وبذل العناية المهنية مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
14	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة والمهارات والمؤهلات اللازمة للقيام بالأعمال والمسؤوليات الموكلة إليه.	4.77	0.422
17	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة وكفاية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة البنك.	4.58	0.528
19	يأخذ المدقق بعين الاعتبار درجة التعقيد والأهمية النسبية للأمور التي يقوم بتدقيقها.	4.49	0.530
18	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمخاطر الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وطرق الرقابة والتقنيات المتوفرة للتدقيق باستخدام التكنولوجيا الحديثة.	4.29	0.548
20	يأخذ المدقق بعين الاعتبار كفاية وفعالية إجراءات إدارة المخاطر والرقابة والتوجيه (الحاكمية المؤسسية).	4.20	0.503
22	يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي ويستند إليها عند أداء عمله.	4.20	0.561
21	يأخذ المدقق بعين الاعتبار تكلفة أنشطة التوكيد مقارنة مع المنافع المحتملة.	3.92	0.751
15	تشجع إدارة التدقيق المدققين الداخليين على تطوير مهاراتهم	3.44	1.040

	عن طريق الحصول على مؤهلات علمية وشهادات مهنية \ مثل شهادة مدقق داخلي معتمد(CIA).		
16	يستعين مدير التدقيق الداخلي بأصحاب الكفاءة والخبرة المتخصصة في حال افتقار المدققين الداخليين للمعرفة والمهارة والمؤهلات اللازمة للقيام بالمهمة.	3.38	0.855
A3	المعيار ككل	4.141	0.637

يتبين لنا من الجدول رقم (5-5) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث كانت في بعضها تشير إلى درجة التزام مرتفعة وفي بعضها إلى درجة التزام متوسطة، ففي حين بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.77) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، بلغ أقل متوسط حسابي (3.38) وهو يشير إلى درجة التزام متوسطة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة تتراوح بين المتوسطة والكبيرة بالمعيار الثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- اختبار الفرضية المتعلقة بالمعيار الثالث المعيار رقم 1200 حول الكفاءة وبذل العناية المهنية.

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1200: الكفاءة وبذل العناية المهنية).

يبين الجدول رقم (5-6) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الثالثة

جدول رقم (5-6) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الثالثة لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الأردن بالمعيار الثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1200: الكفاءة وبذل العناية المهنية)

الفرضية الفرعية الثالثة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية	4.141	0.637	65	0.000

				(المعيار رقم 1200: الكفاءة وبذل العناية المهنية)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-6) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.141) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بالمعيار الثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1200: الكفاءة وبذل العناية المهنية).

4- البعد الرابع (A4) :المعيار رقم 1300 برنامج تحسين وضبط الجودة:

ا- مدى الالتزام بالمعيار الرابع المعيار رقم 1300 حول برنامج تحسين وضبط الجودة.

يبين الجدول رقم (5-7) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد الرابع، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-7) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات البعد الرابع حول برنامج تحسين وظبط الجوده مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
28	يقوم مدير التدقيق الداخلي برفع نتائج التقييم الداخلي المستمر إلى مجلس الإدارة.	4.48	0.504
29	يقوم مدير التدقيق الداخلي برفع نتائج التقييم الخارجي والتقييم الداخلي الدوري إلى مجلس الإدارة حال الانتهاء من عملية التقييم.	4.45	0.587
24	يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير برنامج لتقييم كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي.	4.29	0.602
23	يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير برنامج لتحسين وتوكيد جودة نشاط التدقيق الداخلي.	4.26	0.535

26	تتم عملية التقييم المستمر للمدقق الداخلي لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.	4.15	0.662
25	يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة وقياس والإشراف على نشاط التدقيق الداخلي بشكل يومي مستمر من خلال السياسات والإجراءات الروتينية لإدارة نشاط التدقيق الداخلي.	4.09	0.575
27	تخضع نتائج أعمال إدارة التدقيق الداخلي للتقييم من قبل جهات خارجية بشكل دوري.	3.82	0.677
A4	المعيار ككل	4.220	0.591

يتبين لنا من الجدول رقم (5-7) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.48) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (3.82) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة كبيرة بالمعيار الرابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- اختبار الفرضية المتعلقة بالمعيار الرابع المعيار رقم 1300 حول برنامج تحسين وضبط الجودة.

تنص الفرضية الفرعية الرابعة على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الرابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1300: برنامج تحسين وضبط الجودة).

يبين الجدول رقم (5-8) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الرابعة

جدول رقم (5-8) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الرابعة لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الأردن بالمعيار الرابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1300: برنامج تحسين وضبط الجودة)

الفرضية الفرعية الرابعة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الرابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1300: برنامج تحسين وضبط الجودة).	4.22	0.591	65	0.000

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-8) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.22) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بالمعيار الرابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 1300: برنامج تحسين وضبط الجودة).

5- البعد الخامس (B1): المعيار رقم 2000 حول إدارة نشاط التدقيق الداخلي:

ا- مدى الالتزام بالمعيار الخامس المعيار رقم 2000 حول ادارة نشاط التدقيق الداخلي.

يبين الجدول رقم (5-9) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد الخامس حول ادارة نشاط التدقيق الداخلي، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-9) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات البعد الخامس حول ادارة نشاط التدقيق الداخلي مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
31	يقوم مدير التدقيق بعرض خطط أنشطة التدقيق الداخلي والموارد المطلوبة متضمنة التغيرات المرحلية الهامة على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للمراجعة والمصادقة.	4.50	0.504
33	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.	4.32	0.559
30	يقوم المدقق الداخلي بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة وتقييم المخاطر المتعلقة بها.	4.27	0.621
32	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية وموزعة بكفاءة.	4.27	0.714
34	يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وتنسيق النشاطات مع الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بتقديم خدمات التوكيد والاستشارات للتأكد من التغطية السليمة والتقليل من ازدواجية الجهود.	4.26	0.640
B1	المعيار ككل	4.324	0.607

يتبين لنا من الجدول رقم (5-9) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.50) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (4.26) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة كبيرة بالمعيار الخامس من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- اختبار الفرضية المتعلقة بالمعيار الخامس المعيار رقم 2000 حول ادارة نشاط التدقيق الداخلي.

تنص الفرضية الفرعية الخامسة على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الخامس من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي).

يبين الجدول رقم (5-10) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الخامسة

جدول رقم (5-10) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الخامسة لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الأردن بالمعيار الخامس من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي)

الفرضية الفرعية الخامسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الخامس من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي).	4.324	0.607	65	0.000

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-10) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.324) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بالمعيار الخامس من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي).

6- البعد السادس (B2) : المعيار رقم 2100 حول طبيعة العمل:

ا- مدى الالتزام بالمعيار السادس المعيار رقم 2100 حول طبيعة العمل.

يبين الجدول رقم (5-11) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد السادس ، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-11) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات البعد السادس حول طبيعة العمل مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
40	يقوم المدقق بتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في التصدي للمخاطر الموجودة في عمليات وأنظمة معلومات البنك.	4.73	0.449
35	يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم إجراءات الحاكمية المؤسسية وعمل التوصيات الملائمة لتحسينها وتحقيق أهدافها.	4.58	0.498
39	يقوم المدقق بتقييم مدى تعرض العمليات ونظم المعلومات وأنظمة التحكم في البنك للخطر.	4.45	0.587
38	يقوم المدقق بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمشاركة بتحسينها.	4.39	0.492
41	يقوم المدقق بمراجعة البرامج والعمليات للتأكد من مدى مطابقة النتائج للأهداف والغايات الموضوعة.	4.38	0.576
36	يقوم المدقق بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية النشاطات والبرامج والأهداف المتعلقة بأخلاقيات المنظمة.	4.32	0.469
37	يقوم المدقق بالتأكد فيما إذا كانت إدارة تكنولوجيا المعلومات للمنشأة تحافظ على وتدعم استراتيجيات وأهداف المنشأة.	4.12	0.448
42	عند تقديم خدمة استشارية يقوم المدقق باقتراح إجراءات رقابية تحقق الهدف من الاستشارة.	4.09	0.717
B2	المعيار ككل	4.382	0.529

يتبين لنا من الجدول رقم (5-11) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه

المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.73) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (4.09) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة كبيرة بالمعيار السادس من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- اختبار الفرضية المتعلقة بالمعيار السادس المعيار رقم 2100 حول طبيعة العمل.

تنص الفرضية الفرعية السادسة على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار السادس من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2100: طبيعة العمل).

يبين الجدول رقم (5-12) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية السادسة

جدول رقم (5-12) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية السادسة لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار السادس من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2100: طبيعة العمل).

الفرضية الفرعية السادسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار السادس من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2100: طبيعة العمل).	4.382	0.529	65	0.000

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-12) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.382) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha > 0.05$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بالمعيار السادس من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2100: طبيعة العمل).

7- البعد السابع (B3) : المعيار رقم 2200 حول التخطيط للمهمة:

ا- مدى الالتزام بالمعيار السابع المعيار رقم 2200 حول التخطيط للمهمة.

يبين الجدول رقم (5-13) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد السابع حول التخطيط للمهمة، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-13) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات البعد السابع حول التخطيط للمهمة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
47	يراعي المدقق عند تحديد نطاق المهمة أن يكون كافيا لتحقيق أهداف المهمة.	4.71	0.456
43	يقوم المدقق بإعداد خطة لكل مهمة تدقيق تتضمن أهداف المهمة ونطاقها والوقت اللازم وتوزيع الموارد كما يقوم بتوثيق هذه الخطة.	4.64	0.485
44	عند إعداد الخطة يقوم المدقق بمراجعة أهداف النشاط المراد تدقيقه ووسائل الرقابة على أداء هذا النشاط.	4.56	0.500
45	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار المخاطر الجوهرية على النشاط والمستوى المقبول من هذه المخاطر.	4.56	0.500
46	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار كفاية وفعالية عمليات الرقابة وإدارة المخاطر للنشاط وإمكانية تحسينها.	4.44	0.585
48	عند تحديد نطاق المهمة يأخذ المدقق بالاعتبار الأنظمة والتقارير والأشخاص والممتلكات الملائمة وكذلك التي تقع تحت سيطرة طرف ثالث.	4.35	0.754
50	يقوم المدقق بتطوير برامج عمل لتحقيق أهداف المهمة تتضمن إجراءات تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات خلال المهمة، وتتم المصادقة على البرنامج قبل البدء	4.33	0.475

			بتنفيذه.
0.723	3.97	يقوم المدقق بتحديد الموارد الكافية والمناسبة لتحقيق أهداف المهمة بناء على تقييم طبيعة وتعقيد المهمة ومحددات الوقت والموارد المتاحة.	49
0.559	4.445	المعيار ككل	B3

يتبين لنا من الجدول رقم (5-13) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.71) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (3.97) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة كبيرة بالمعيار السابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- اختبار الفرضية المتعلقة بالمعيار السابع المعيار رقم 2200 حول التخطيط للمهمة.

تنص الفرضية الفرعية السابعة على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار السابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2200: التخطيط للمهمة).

يبين الجدول رقم (5-14) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية السابعة

جدول رقم (5-14) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية السابعة لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الأردن بالمعيار السابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2200: التخطيط للمهمة)

الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفرضية الفرعية السابعة
0.000	65	0.559	4.445	لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار السابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2200: التخطيط للمهمة).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-14) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.445) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α > 0.05)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بالمعيار السابع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2200: التخطيط للمهمة).

8- البعد الثامن (B4) :المعيار رقم 2300 حول تنفيذ المهمة:

ا- مدى الالتزام بالمعيار الثامن المعيار رقم 2300 حول تنفيذ المهمة.

يبين الجدول رقم (5-15) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد الثامن، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-15) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات البعد الثامن حول تنفيد المهمة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
52	يبني المدقق الداخلي استنتاجاته ونتائج المهمة على مجموعة من التقييمات والتحاليل المناسبة.	4.91	0.290
51	يقوم المدقق الداخلي بتحديد المعلومات الموثوقة والملائمة والمفيدة الكافية لتحقيق أهداف المهمة.	4.85	0.361
53	يقوم المدقق بتوثيق المعلومات الملائمة التي تدعم استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق.	4.77	0.422
54	يقوم مدير التدقيق الداخلي بضبط والتحكم بالوصول الى سجلات المهمة.	4.59	0.581
55	يقوم مدير التدقيق بالإشراف على مهام التدقيق للتأكد من تحقيق أهداف تلك المهام وضبط جودتها وتطوير الكادر.	4.32	0.559

56	يقوم مدير التدقيق الداخلي بتوثيق عملية الإشراف على المهام والاحتفاظ بالأدلة التي تثبت ذلك.	4.32	0.559
B4	المعيار ككل	4.626	0.462

يتبين لنا من الجدول رقم (5-15) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.91) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (4.32) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة كبيرة بالمعيار الثامن من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- اختبار الفرضية المتعلقة بالمعيار الثامن المعيار رقم 2300 حول تنفيذ المهمة.

تنص الفرضية الفرعية الثامنة على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الثامن من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2300: تنفيذ مهام التدقيق الداخلي).

يبين الجدول رقم (5-16) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الثامنة

جدول رقم (5-16) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الثامنة لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الأردن بالمعيار الثامن من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2300: تنفيذ مهام التدقيق الداخلي)

الفرضية الفرعية الثامنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الثامن من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2300: تنفيذ مهام التدقيق الداخلي).	4.626	0.462	39	0.000

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-16) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.626) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 > \alpha$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بالمعيار الثامن من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2300: تنفيذ مهام التدقيق الداخلي).

9- البعد التاسع (B5) :المعيار رقم 2400حول ايصال نتائج التدقيق الداخلي:

ا- مدى الالتزام بالمعيار التاسع المعيار رقم 2400 حول ايصال نتائج التدقيق الداخلي.

يبين الجدول رقم (5-17) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد التاسع، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-17) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات البعد التاسع حول ايصال نتائج التدقيق الداخلي مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
61	يكون تقرير المدقق الداخلي واضحاً بلغة سهلة وبسيطة ومفهومة بعيداً عن التعقيد.	4.92	0.267
62	تقرير المدقق الداخلي كامل وشامل لم يغفل عن شيء ضروري ويتضمن المعلومات والملاحظات الهامة الملائمة التي تدعم الاستنتاجات والتوصيات.	4.65	0.480
63	يقدم المدقق الداخلي تقريره في الوقت المناسب.	4.62	0.627
60	يكون تقرير المدقق الداخلي موضوعياً غير متحيز لجهة معينة.	4.61	0.492
66	يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة واعتماد التقرير النهائي للمهمة قبل إرساله للجهات ذات العلاقة.	4.56	0.530
59	يكون تقرير المدقق الداخلي دقيقاً وخالياً من الأخطاء.	4.44	0.530
64	يشير المدقق في تقريره أنه قام بعمله وفقا لمعايير الممارسة	4.23	0.490

	المهنية للتدقيق الداخلي إذا كان ملتزماً بهذه المعايير.		
57	يقوم المدققون الد اخليون بتوصيل نتائج التدقيق متضمنة أهداف ونتائج وتوصيات المهمة الى مجلس ادارة البنك.	4.20	0.588
58	يتضمن تقرير المدقق الداخلي محددات استعمال ونشر نتائج المهمة عند السماح للأطراف الخارجية بالاطلاع عليها.	4.18	0.605
65	في حال لم يلتزم المدقق بأحد المعايير أو المبادىء أو قواعد السلوك المهني فإنه يفصح عن ذلك وعن سبب عدم الالتزام وأثر ذلك على نتائج المهمة.	4.17	0.692
B5	المعيار ككل	4.458	0.530

يتبين لنا من الجدول رقم (5-17) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.91) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (4.32) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة كبيرة بالمعيار التاسع من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- **اختبار الفرضية المتعلقة بالمعيار التاسع المعيار رقم 2400 حول ايصال نتائج التدقيق الداخلي.**

تنص الفرضية الفرعية التاسعة على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار التاسع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2400: ايصال نتائج التدقيق الداخلي).

يبين الجدول رقم (5-18) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية التاسعة

جدول رقم (5-18) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية التاسعة لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الأردن بالمعيار التاسع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2400: ايصال نتائج التدقيق الداخلي)

الفرضية الفرعية التاسعة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار التاسع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2400: ايصال نتائج التدقيق الداخلي).	4.458	0.530	65	0.000

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-18) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.458) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في شركات البنوك يلتزمون بالمعيار التاسع من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2400: ايصال نتائج التدقيق الداخلي).

10-البعد العاشر (B6) : المعيار رقم 2500 حول المتابعة:

ا- مدى الالتزام بالمعيار العاشر المعيار رقم 2500 حول المتابعة.

يبين الجدول رقم (5-19) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد العاشر، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-19) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات البعد العاشر حول المتابعة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
70	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات لمتابعة تنفيذ نتائج وتوصيات المهام الاستشارية المقدمة.	4.29	0.489

69	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات لرقابة قبول الإدارة للمخاطر.	4.26	0.535
68	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات للرقابة والتأكد من أن الإدارة تنفذ أعمالها بفعالية.	4.20	0.728
67	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات لمتابعة ردود الإدارة على الملاحظات الواردة في التقارير المرسلة.	4.03	0.764
B6	المعيار ككل	4.195	0.629

يتبين لنا من الجدول رقم (5-19) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.29) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (4.03) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة كبيرة بالمعيار العاشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- اختبار الفرضية المتعلقة بالمعيار العاشر المعيار رقم 2500 حول المتابعة.

تنص الفرضية الفرعية العاشرة على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار العاشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2500: المتابعة).

يبين الجدول رقم (5-20) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية العاشرة

جدول رقم (5-20) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية العاشرة لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الأردن بالمعيار العاشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2500: المتابعة).

الفرضية الفرعية العاشرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية	4.195	0.629	65	0.000

بالمعيار العاشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2500: المتابعة).				

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-20) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.195) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α < 0.05)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بالمعيار العاشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2500: المتابعة).

11- البعد الحادي عشر (B7) : المعيار رقم 2600 حول قبول الإدارة للمخاطر:

ا- مدى الالتزام بالمعيار الحادي عشر المعيار رقم 2600 حول قبول الادارة للمخاطر.

يبين الجدول رقم (5-21) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات البعد الحادي عشر، كما يبين الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمعيار ككل.

جدول رقم (5-21) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات البعد الحادي عشر حول قبول الادارة للمخاطر مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
71	يتناقش مدير التدقيق الداخلي مع الإدارة إذا اعتقد أن الإدارة قد قبلت شيئا من المخاطر أعلى من المستوى المقبول بالنسبة للمنشأة.	4.41	0.658
72	في حال رفضت الإدارة تخفيض مستوى المخاطر المقبولة يقوم مدير التدقيق الداخلي بالكتابة إلى مجلس الإدارة لحل الأمر.	4.21	0.920
B7	المعيار ككل	4.310	0.789

يتبين لنا من الجدول رقم (5-21) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه

المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.41) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (4.21) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بدرجة كبيرة بالمعيار الحادي عشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية.

ب- اختبار الفرضية المتعلقة بالمعيار الحادي عشر المعيار رقم 2600 حول قبول الادارة للمخاطر.

تنص الفرضية الفرعية الحادية عشرة على انه لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الحادي عشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2600: حل قبول الإدارة للمخاطر).

يبين الجدول رقم (5-22) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الحادية عشرة

جدول رقم (5-22) نتائج اختبار (T) (one sample t-test) للفرضية الفرعية الحادية عشرة لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك العاملة في الأردن بالمعيار الحادي عشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2600: حول قبول الإدارة للمخاطر)

الفرضية الفرعية الحادية عشرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
لا يلتزم المدققون الداخليون في البنوك الأردنية بالمعيار الحادي عشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2600: حل قبول الإدارة للمخاطر).	4.310	0.789	65	0.000

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-22) أن الوسط الحسابي لفقرات هذا المعيار ككل تساوي (4.310) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 > \alpha$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن المدققون الداخليون في البنوك الأردنية يلتزمون بالمعيار الحادي عشر من معايير التدقيق الداخلي الدولية (المعيار رقم 2600: حول قبول الإدارة للمخاطر).

ثانيا: مدى مساهمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية

ا- مدى مساهمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية

يبين الجدول رقم (5-23) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات هذا الجزء.

جدول رقم (5-23) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات الجزء الثالث حول تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
3	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتقييد البنك وجميع دوائره بتطبيق السياسات العامة الموضوعة من قبل البنك.	4.80	0.471
2	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتطبيق البنك وجميع دوائره لكافة الانظمة الموضوعة من قبل البنك والتاكد من المتطلبات القانونية والتشريعية.	4.62	0.506
4	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتقييد البنك وجميع دوائره بتطبيق التوصيات والمقترحات التي تصدر عن البنك المركزي ومجلس ادارة البنك والجمعية العمومية للمساهمين والمدقق الخارجي وعن اي جهة رسمية اخرى.	4.55	0.612
1	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتقييد البنك وجميع دوائره بتطبيق النصوص والاحكام القانونية والنظامية المفروضة على البنك.	4.52	0.533
5	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدوليةعلى زيادة مصداقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية التي يعدها البنك.	4.48	0.662

7	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بزيادة فاعلية وملائمة انظمة الرقابة الداخلية في البنك.	4.45	0.683
8	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بوجود نظام للامان التكنولوجي والمعلوماتي ونظام لسرية المعلومات في البنك.	4.35	0.644
9	يقوم المدقق الداخلي بابلاغ مجلس الادارة باي انحرافات قد تحدث في البنك.	4.3	0.784
6	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بزيادة فاعلية وملائمة الانظمة المتبعة من قبل البنك لقياس ومتابعة المخاطر مثل (مخاطر السوق، تقلبات اسعار النقد، تقلبات معدل الفائدة، السيولة).	4.15	0.588

يتبين لنا من الجدول رقم (5-23) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات التي تتعلق بمدى مساهمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية لم تختلف اختلافاً ملحوظاً، حيث كانت في معظمها تشير إلى درجة التزام مرتفعة، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.80) وهو يشير إلى درجة التزام مرتفعة، وبلغ أقل متوسط حسابي (4.15) وهو يشير أيضاً إلى درجة التزام مرتفعة.

يتبين لنا ومن خلال اجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات أن تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية تساهم بدرجة مرتفعة بتحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية.

ب- **<u>اختبار الفرضية الرئيسية الثانية حول مدى مساهمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية.</u>**

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على انه لا يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم عمل البنوك الاردنية.

يبين الجدول رقم (5-24) نتائج اختبار (ت) (one sample t-test) للفرضية الرئيسية الثانية لا يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم عمل البنوك الاردنية.

جدول رقم (5-24) نتائج اختبار (ت) (one sample t-test) للفرضية الرئيسية الثانية لا يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم عمل البنوك الاردنية.

الرقم	فقرات الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتقييد البنك وجميع دوائره بتطبيق النصوص والاحكام القانونية والنظامية المفروضة على البنك.	4.52	0.533	65	.000
2	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتطبيق البنك وجميع دوائره لكافة الانظمة الموضوعة من قبل البنك والتاكد من المتطلبات القانونية والتشريعية.	4.62	0.506	65	.000
3	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتقييد البنك وجميع دوائره بتطبيق السياسات العامة الموضوعة من قبل البنك.	4.8	0.471	65	.000
4	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتقييد البنك وجميع دوائره بتطبيق التوصيات والمقترحات التي تصدر عن البنك المركزي ومجلس ادارة البنك والجمعية العمومية للمساهمين والمدقق الخارجي وعن اي جهة رسمية اخرى.	4.55	0.612	65	.000
5	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدوليةعلى زيادة مصداقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية التي يعدها البنك.	4.48	0.662	65	.000
6	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بزيادة فاعلية وملائمة الانظمة المتبعة من قبل البنك لقياس ومتابعة المخاطر مثل (مخاطر السوق، تقلبات اسعار النقد، تقلبات معدل الفائدة، السيولة).	4.15	0.588	65	.000

7	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بزيادة فاعلية وملائمة انظمة الرقابة الداخلية في البنك.	4.45	0.683	65	.000
8	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بوجود نظام للامان التكنولوجي والمعلوماتي ونظام لسرية المعلومات في البنك.	4.35	0.644	65	.000
9	يقوم المدقق الداخلي بابلاغ مجلس الادارة باي انحرافات قد تحدث في البنك.	4.30	0.784	65	.000

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5-24) أن الوسط الحسابي لاجابات افراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات تتراوح بين (4.15- 4.8) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبدلالة احصائية (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية يساهم في تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية.

ثالثا: معوقات الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

ا- وجود معوقات تحول دون التزام المدققون الداخليون بمعايير التدقيق الداخلي في البنوك الاردنية.

يبين الجدول رقم (5-25) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات الجزء الرابع حول معوقات الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية

جدول رقم (5-25) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على فقرات الجزء الرابع حول معوقات الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
12	انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.	4.68	0.469
5	انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي وانخفاض عدد المؤهلين في التدقيق الداخلي.	4.64	0.545

11	قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق.	4.61	0.551
3	عدم اعتراف الإدارة العليا باستقلالية التدقيق الداخلي.	4.27	0.542
9	عدم وجود معايير مراجعة داخلية خاصة بالبنوك.	4.08	0.810
8	عدم إدراك الإدارات لأهمية الدور الذي يلعبة التدقيق الداخلي.	4.06	0.943
7	عدم رغبة مدير التدقيق بالتطوير والاكتفاء بما هو سائد.	3.89	0.930
2	ارتفاع تكاليف الالتزام بهذه المعايير.	3.56	0.806
6	عدم المعرفة او الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.	1.61	0.762
9	عدم وجود جهة أو لجنة مسؤولة عن الإشراف على التزام البنوك بمعايير التدقيق الداخلي.	1.27	0.482
1	عدم وجود الزام قانوني للبنوك بالالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	1.23	0.422
4	عدم قناعة المدقق بأهمية الالتزام بالمعايير كونها لا تضيف قيمة لعمل التدقيق من وجهة نظره.	1.18	0.493

يتبين لنا من الجدول (5-25) أن إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات التي تتعلق بمعوقات الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية اختلفت اختلافاً ملحوظاً، وهذا ما تشير إليه المتوسطات الحسابية لإجاباتهم، حيث كانت في بعضها تشير إلى درجة أهمية مرتفعة وفي بعضها إلى درجة أهمية منخفضة، ففي حين بلغ أكبر متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة من الفقرات (4.68) وهو يشير إلى درجة أهمية مرتفعة، بلغ أقل متوسط حسابي (1.18) وهو يشير إلى درجة أهمية منخفضة.

وعند تلخيص الفقرات حسب درجة اهمية كل فقرة من هذه الفقرات كمعيق يحول دون الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية من وجهة نظر المدققون الداخليون العاملون في البنوك الأردنية، نحصل على ما يلي:

- الفقرات التي نالت درجة اهمية مرتفعة:

1- انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات. وبوسط حسابي بلغ (4.68)

2- انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي وانخفاض عدد المؤهلين في التدقيق الداخلي. وبوسط حسابي بلغ (4.64)

3- قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق. وبوسط حسابي بلغ (4.61).

4- عدم اعتراف الإدارة العليا باستقلالية التدقيق الداخلي. وبوسط حسابي بلغ (4.27).

5- عدم وجود معايير مراجعة داخلية خاصة بالبنوك.وبوسط حسابي بلغ (4.08).

6- عدم إدراك الإدارات لأهمية الدور الذي يلعبة التدقيق الداخلي. وبوسط حسابي بلغ (4.06).

7- عدم رغبة مدير التدقيق بالتطوير والاكتفاء بما هو سائد. وبوسط حسابي بلغ (3.89).

8- ارتفاع تكاليف الالتزام بهذه المعايير. وبوسط حسابي بلغ (3.56).

- الفقرات التي نالت درجة اهمية منخفضة:

1- عدم المعرفة او الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي. وبوسط حسابي بلغ (1.61).

2- عدم وجود جهة أو لجنة مسؤولة عن الإشراف على التزام البنوك بمعايير التدقيق الداخلي.
. وبوسط حسابي بلغ (1.27).

3- عدم وجود الزام قانوني للبنوك بالالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. وبوسط حسابي بلغ (1.23).

4- عدم قناعة المدقق بأهمية الالتزام بالمعايير كونها لا تضيف قيمة لعمل التدقيق من وجهة نظره. وبوسط حسابي بلغ (1.18).

ب- **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة حول وجود معوقات تحول دون الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.**

تنص الفرضية الرئيسية الثالثة على انه لا توجد معوقات تحول دون التزام المدققون الداخليون العاملون في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

يبين الجدول رقم (5-26) نتائج اختبار (ت) (One Sample T-test) للفرضية الرئيسية الثالثة لا توجد معوقات تحول دون التزام المدققون الداخليون العاملون في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

جدول رقم (5-26) نتائج اختبار (ت) (one sample t-test) للفرضية الرئيسية الثالثة لا توجد معوقات تحول دون التزام المدققون الداخليون العاملون في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

الرقم	فقرات الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
1	عدم وجود الزام قانوني للبنوك بالالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	1.23	0.422	65	.000
2	ارتفاع تكاليف الالتزام بهذه المعايير.	3.56	0.806	65	.000
3	عدم اعتراف الإدارة العليا باستقلالية التدقيق الداخلي.	4.27	0.542	65	.000
4	عدم قناعة المدقق بأهمية الالتزام بالمعايير كونها لا تضيف قيمة لعمل التدقيق من وجهة نظره.	1.18	0.493	65	.000
5	انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي وانخفاض عدد المؤهلين في التدقيق الداخلي.	4.64	0.545	65	.000
6	عدم المعرفة او الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.	1.61	0.762	65	.000
7	عدم رغبة مدير التدقيق بالتطوير والاكتفاء بما هو سائد.	3.89	0.930	65	.000
8	عدم إدراك الإدارات لأهمية الدور الذي يلعبة التدقيق الداخلي.	4.06	0.943	65	.000
9	عدم وجود جهة أو لجنة مسؤولة عن الإشراف على التزام البنوك بمعايير التدقيق الداخلي.	1.27	0.482	65	.000
10	عدم وجود معايير مراجعة داخلية خاصة بالبنوك.	4.08	0.810	65	.000
11	قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق.	4.61	0.5551	65	.000
12	انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.	4.68	0.469	65	.000

بالاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الفقرات، وبمقارنتها بالوسط الفرضي وهو (3) ومستوى الدلالة الإحصائية لأهمية الفروق بين متوسط اجابات أفراد العينة وبين الوسط الفرضي لكل فقرة من هذه الفقرات، فقد تبين لنا وكما هو مبين في الجدول رقم (5-27) أن الفقرات(2،3،5،7،8،10،11،12) تجاوز متوسط إجابات أفراد العينة عليها الوسط الفرضي وبقيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α < 0.05) مما يترتب عليه قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها أن هناك معوقات تحول دون التزام المدققون الداخليون العاملون في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

ومن أهم هذه المعوقات:

1. انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.
2. انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي وانخفاض عدد المؤهلين في التدقيق الداخلي.
3. قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق.
4. عدم اعتراف الإدارة العليا باستقلالية التدقيق الداخلي.
5. عدم وجود معايير مراجعة داخلية خاصة بالبنوك.
6. عدم إدراك الإدارات لأهمية الدور الذي يلعبة التدقيق الداخلي.
7. عدم رغبة مدير التدقيق بالتطوير والاكتفاء بما هو سائد.
8. ارتفاع تكاليف الالتزام بهذه المعايير.

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى إلى المتغيرات التالية للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، والشهادة المهنية).

1- المؤهل العلمي

نظراً لوجود تركيز كبير جداً لأفراد عينة الدراسة في فئة واحدة فقط وهي تخصص (بكالوريوس)، حيث بلغت نسبتهم 84.8% من أفراد العينة، لذا فلا يمكن الحصول على نتائج يعتمد

عليها لتفسير الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على معايير التدقيق الداخلي المختلفة ككل وحسب متغير التخصص العلمي.

2- التخصص العلمي

نظراً لوجود تركيز كبير جداً لأفراد عينة الدراسة في فئة واحدة فقط وهي تخصص (المحاسبة)، حيث بلغت نسبتهم 92.4% من أفراد العينة، لذا فلا يمكن الحصول على نتائج يعتمد عليها لتفسير الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على معايير التدقيق الداخلي المختلفة ككل وحسب متغير التخصص العلمي.

3- سنوات الخبرة

لمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على معايير التدقيق الداخلي المختلفة ككل وحسب متغير سنوات الخبرة تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والجدول أدناه يبين نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (5-27) **تحليل التباين الأحادي** (One Way ANOVA) لمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على معايير التدقيق الداخلي المختلفة ككل وحسب متغير سنوات الخبرة

المعيار	مصدر التباين	درجة الحرية	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
1000: الغاية والسلطة والمسؤولية	بين المجموعات	3	4.479	0.007
	داخل المجموعات	62		
1100: الاستقلالية والموضوعية	بين المجموعات	3	4.554	0.006
	داخل المجموعات	62		
1200: الكفاءة وبذل العناية المهنية	بين المجموعات	3	0.565	0.640
	داخل المجموعات	62		
1300: برنامج تحسين وتوكيد الجودة	بين المجموعات	3	4.611	0.006
	داخل المجموعات	62		

2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي	بين المجموعات	3	1.042	0.380
	داخل المجموعات	62		
2100: طبيعة عمل التدقيق الداخلي	بين المجموعات	3	2.773	0.049
	داخل المجموعات	62		
2200: التخطيط لمهام التدقيق الداخلي	بين المجموعات	3	5.268	0.003
	داخل المجموعات	62		
2300: تنفيذ مهام التدقيق الداخلي	بين المجموعات	3	4.021	0.011
	داخل المجموعات	62		
2400: ايصال نتائج التدقيق الداخلي	بين المجموعات	3	4.318	0.008
	داخل المجموعات	62		
2500: المتابعة	بين المجموعات	3	3.163	0.031
	داخل المجموعات	62		
2600: قرار قبول الإدارة للمخاطر	بين المجموعات	3	5.634	0.002
	داخل المجموعات	62		

يتبين لنا من الجدول رقم (5-27) ان مستوى الدلالة الاحصائية للفروق بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة على تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية المختلفة ككل وحسب متغير سنوات الخبرة قد اختلف اختلافا ملوحظا، حيث كانت مستوى الدلالة الاحصائية للمعيارين (1200، 2000) تساوي (.640)، (.380) على التوالي وهي قيم غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة لهذا المتغير لهذين المعيارين، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية في مدى تطبيق المدققين الداخليين العاملين في البنوك الاردنية للمعيارين (1200، 2000) من معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى الى سنوات الخبرة للمدقق.

وبالرجوع الى الجدول رقم (5-28) يتبين لنا ان مستوى الدلالة الاحصائية للفروق بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة لباقي معايير التدقيق الداخلي الدولية وحسب متغير سنوات الخبرة قد تراوحت بين (0.002) وبين (0.049) وهي قيم دالة احصائيا عند مستوى ($\alpha < 0.05$)، مما بترتب

عليه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لهذا المتغير لهذه المعايير، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها وجود فروقات ذات دلالة احصائية في مدى تطبيق المدققين الداخليين العاملين في البنوك الاردنية لباقي معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى الى سنوات الخبرة للمدقق.

4- الشهادة المهنية

نظراً لوجود تركيز كبير جداً لأفراد عينة الدراسة في فئة واحدة فقط (غير الحاصلين على شهادات مهنية)، حيث بلغت نسبتهم 95.5% من أفراد العينة، لذا فلا يمكن الحصول على نتائج يعتمد عليها لتفسير الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على معايير التدقيق الداخلي المختلفة ككل وحسب متغير الشهادة المهنية.

<u>الفرضية الرئيسية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى إلى نوع البنك (تجاري او اسلامي).</u>

لمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على معايير التدقيق الداخلي المختلفة ككل وحسب نوع البنك (تجاري او اسلامي) تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والجدول أدناه يبين نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (5-28) **تحليل التباين الأحادي** (One Way ANOVA) لمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على معايير التدقيق الداخلي المختلفة ككل وحسب نوع البنك (تجاري او اسلامي)

المعيار	مصدر التباين	درجة الحرية	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
1000: الغاية والسلطة والمسؤولية	بين المجموعات	1	4.140	0.046
	داخل المجموعات	64		
1100: الاستقلالية والموضوعية	بين المجموعات	1	0.473	0.494
	داخل المجموعات	64		

1200: الكفاءة وبذل العناية المهنية	بين المجموعات	1	2.038	0.158
	داخل المجموعات	64		
1300: برنامج تحسين وتوكيد الجودة	بين المجموعات	1	2.210	0.142
	داخل المجموعات	64		
2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي	بين المجموعات	1	0.019	0.892
	داخل المجموعات	64		
2100: طبيعة عمل التدقيق الداخلي	بين المجموعات	1	3.088	0.084
	داخل المجموعات	64		
2200: التخطيط لمهام التدقيق الداخلي	بين المجموعات	1	2.899	0.093
	داخل المجموعات	64		
2300: تنفيذ مهام التدقيق الداخلي	بين المجموعات	1	0.120	0.731
	داخل المجموعات	64		
2400: ايصال نتائج التدقيق الداخلي	بين المجموعات	1	0.110	0.741
	داخل المجموعات	64		
2500: المتابعة	بين المجموعات	1	2.063	0.156
	داخل المجموعات	64		
2600: قرار قبول الإدارة للمخاطر	بين المجموعات	1	0.035	0.851
	داخل المجموعات	64		

يتبين لنا من الجدول رقم (5-28) ان مستوى الدلالة الاحصائية للفروق بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة على تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية المختلفة ككل وحسب نوع البنك (تجاري او اسلامي) قد اختلف اختلافا بسيطا، حيث كانت مستوى الدلالة الاحصائية للمعيار (1000) تساوي (.046) وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (α < 0.05)، مما يترتب عليه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لهذا المتغير لهذا المعيار، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها وجود فروقات ذات دلالة احصائية في مدى تطبيق المدققين الداخليين العاملين في البنوك الاردنية للمعيار (1000) من معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى الى نوع البنك (تجاري او اسلامي).

وبالرجوع الى الجدول رقم (5-28) يتبين لنا ان مستوى الدلالة الاحصائية للفروق بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة لباقي معايير التدقيق الداخلي الدولية وحسب نوع البنك قد تراوحت بين (0.084) وبين (0.892) وهي قيم غير دالة احصائيا عند مستوى ($\alpha < 0.05$)، مما يترتب عليه قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة لهذا المتغير لهذه المعايير، ومن هنا نحصل على نتيجة مفادها عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية في مدى تطبيق المدققين الداخليين العاملين في البنوك الاردنية لباقي معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى الى نوع البنك (تجاري او اسلامي).

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

مقدمة

نتائج الدراسة

التوصيات

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد اختبار الفرضيات، ومجموعة من التوصيات التي يقترحها الباحث.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- يلتزم المدققون الداخليون العاملون في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وبدرجة مرتفعة بشكل عام، حيث تبين من نتائج اختبار (T) فيما يتعلق بدرجة الموافقة على بنود الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي المختلفة ان المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.141 و 4.626) وهي اكبر من الوسط الفرضي 3 كما في الجدول رقم (5-23)، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة كل من (مخلوف، 2007) و (البطاينة،2011).

2- يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية، حيث تبين من نتائج اختبار (T) فيما يتعلق بدرجة الموافقة على بنود مساهمة معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية ان المتوسطات الحسابية اكبر من الوسط الفرضي 3 كما في الجدول رقم (5-25).

3- هناك معوقات قد تحول دون التزام المدققون الداخليون العاملون في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ومن أهم هذه المعوقات والتي تتراوح المتوسطات الحسابية لها بين (3.56 و 4.68)، كما تبين في الجدول رقم (5-27):

- انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.
- انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي وانخفاض عدد المؤهلين في التدقيق الداخلي.
- قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق.
- عدم اعتراف الإدارة العليا باستقلالية التدقيق الداخلي.
- عدم وجود معايير مراجعة داخلية خاصة بالبنوك.
- عدم إدراك الإدارات لأهمية الدور الذي يلعبة التدقيق الداخلي.
- عدم رغبة مدير التدقيق بالتطوير والاكتفاء بما هو سائد.

- ارتفاع تكاليف الالتزام بهذه المعايير.

4- هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) في مستوى التزام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى إلى سنوات الخبرة للمدقق الداخلي، في حين لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) في مستوى التزام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى إلى العوامل الاخرى.

5- هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) في مدى التزام المدققون الداخليون لمعيار الغاية والسلطة والمسؤولية من معايير التدقيق الداخلي الدولية تعزى الى نوع البنك، في حين لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) تعزى الى العوامل الاخرى.

6- عدم اهتمام المدققين الداخليين العاملين في البنوك الأردنية بالدورات المهنية في مجال التدقيق الداخلي، وهذا واضح في انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في مجال التدقيق.

الاستنتاجات:

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها، فانه تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات اهمها:

1- اشارة الى نتائج الجزء الاول ان هناك التزام مرتفع بمعايير التدقيق الداخلي، فان المعوقات رغم اهميتها فانها لا تحول دون تطبيق هذه المعايير.

2- قلة الحاصلين على شهادات مهنية يعكس قلة الانسجام في التدريب او ضعف الحوافز لاستقطاب اشخاص مؤهلين بدرجة مرتفعة في التدقيق الداخلي.

3- عدم اعتراف الادارة العليا باستقلالية المدققين الداخليين لا يؤثر على استقلالية المدققين الداخليين.

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، فان الباحث يوصي بما يلي:

1. مع ان الدراسة تبين بان الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية من قبل المدققين الداخليين في البنوك الاردنية كان مرتفعا، الا ان الباحث يوصي بان تكون درجة الالتزام اعلى.
2. ضرورة قيام إدارات البنوك الاردنية برفد دوائر التدقيق الداخلي بالكفاءات المؤهلة مهنيا ذات الخبرة المهنية المناسبة.
3. ضرورة قيام إدارات البنوك الاردنية بإشراك كوادر التدقيق الداخلي في دورات مهنية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي وبشكل دوري.
4. على إدارات البنوك الاردنية زيادة الحوافز المادية لكادر التدقيق الداخلي من أجل استقطاب الكفاءات المؤهلة علمياً ومهنياً للعمل في هذه الدوائر.
5. قيام إدارات البنوك الاردنية بتعريف الدوائر المختلفة بأهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي لخدمة مصالح البنك.
6. ضرورة قيام البنوك بعقد برامج توعوية للتعريف بمعايير التدقيق الداخلي الدولية واهميتها بالنسبة للبنك.

قائمة المراجع

المراجع العربية

المراجع الاجنبية

المراجع العربية:-

- البطاينة، محمد خالد. (2011)، " مدى التزام مدققي تكنولوجيا المعلومات في البنوك الاردنية بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق على تكنولوجيا المعلومات والصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

- البنك المركزي الاردني. (2007)، دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي)، تعليمات البنك المركزي الاردني لسنة 2007.

- جمعة، أحمد حلمي. (2009)، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- حمدان، سفيان.2009." مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

- خشارمة، صهيب. 2005. "العوامل المؤثرة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها:حالة الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

- دحدوح، حسين. 2008. دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات (دراسة ميدانية). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، ص ص 249-285.

- الذنيبات، علي. (2006)، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والانظمة والقوانين المحلية: نظرة وتطبيق، الجامعة الاردنية، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

- الرحاحلة، محمد. 2005 . " فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية"، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 1، ص ص 59-77.

- ابو زريق، بلال ناصر. 2011. مدى الامتثال للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الاردنية، رسالة الماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- شحروري، محمود. 1999."مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الاردنية". رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- شقور، عمر.2000. " مدى التزام البنوك التجارية الاردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ". رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الشقيرات، محمد.2006 . "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي للممارسة المهنية في القطاع العام الاردني"، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
- الصبان، محمد سمير. (1997)، المراجعة مدخل علمي تطبيقي، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .
- العمري، أحمد. وعبد المغني، فضل. 2006. "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية"، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 3، ص 343-368.
- الفرجات، أحمد. 2003. "تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الرسمية الاردنية"، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- قانون البنوك الاردنية (رقم 28 لسنة 2000) نشر في العدد رقم (4448) من الصحيفة الرسمية بتاريخ 2000/8/1.
- القبطان، محمد. (2006)، قواعد المراجعة في اعمال البنوك، دار النصر للنشر، القاهرة، مصر.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين،2008،" **إصدارات معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة"**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان :الأردن، ص552،278.
- مخلوف، احمد. 2007. " المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- مصطفى، احمد فريد، وغفار، محمد عبد المنعم. 2000. " الاقتصاد النقدي والمصري"، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية، طبعة 2000، ص ص 249-250.

- المطارنة، غسان فلاح. (2006)، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- مقداد، عمر. 2002. " المهنية لدى المدققين الداخليين في البنوك الأردنية وعلاقتها بمخرجات العمل:دراسة ميدانية". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

- عبد المغني، فضل علي. 2003. "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، 2004، **مشروع معايير المراجعة الداخلية" السعودية وقواعد السلوك المهني "**،مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص1715

- النونو، كمال.2009. "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة،فلسطين.

المواقع الالكترونية

- موقع البنك المركزي http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php (التقرير السنوي 2010)
- منتدى دليل المحاسبين www.jpsdir.com/forum/forum_posts.asp?TID=2585
- موقع جمعية البنوك الاردنية www.abj.org.jo (التقرير السنوي لسنوات مختلفة)
- ميثاق سلوكيات العمل المصرفي 2002/8/7
www.abj.org.jo/public/Arabic.aspx?Lang=1&Page_Id=876&Menu_ID=39

المراجع الاجنبية

- Abdolmohammadi, Mohammad. (2009). " Factors Associated With the Use of and Compliance with the IIA Standards: A study of Anglo-Culture CAEs". International Journal of Auditing, Vol. 13, Issue 1, pp.27-42.
- Abdolmohammadi, Mohammad. And Gerrit, Sarens. (2009). "Factors Associated with Best Practices in Internal Auditing: Emerging vs. Developed Countries", CAAA Annual Conference, Working Paper Series.
- Abdolmohammadi, Mohammad. And Gerrit, Sarens. (2009). "Cultural Dimension as an Explanatory Variable in Use and Compliance with Internal Auditing Standards in Nineteen Countries", CAAA Annual Conference, Working Paper Series.
- Ahlawat, Sunita. and Lowe, D. Jordan. (2004). "An Examination of Internal Auditor Objectivity: In-House Versus Outsourcing", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 23, No. 2, pp.147-158.

- Arena, Marika. and Azzone, Giovanni. (2009). "Identifying Organizational Drivers of Internal Audit Effectiveness". International Journal of Auditing, Vol. 13, Issue 1, pp.43-60.

- Hock, Brian. and Burch, Carl. (2009), CIA Preparatory Program, Third Edition, Hock International LLC.

- Institute of Internal Auditors IIA, 2004," **Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing**", available at: h?p://www.coso.org/default.htm 11/5/2011.

- Ismail, Tariq. (2010). "Internal Auditors Perception about Their Role in Risk Management Audit in Egyptian Banking Sector". International Journal of Economics and Accounting, Vol. 3, No.2, p196-220.
- Al Matarneh, Ghassan (2011). " Factor Determining the Internal Audit Quality in Banks: Empirical Evidence From Jordan". International Research Journal of Finance and Economics, Issue 73.
- Pickett, Spencer. (2005), The Essential Handbook of Internal Auditing, Second Edition, England, John Wiley & Sons, Ltd. P.33.

- Rahahleh, Mohammad. (2010). "Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan", European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, issue 20, pp. 162-180.
- Rittenberg, Larry. Schwieger, Bradley. (2005), Auditing Concepts for Changing Environment, Fifth Edition, USA, South-Western.

Web Site

- The Institute of Internal Auditors (IIA) web site, International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards), (2011). http://www.theiia.org/guidance/standards-and-guidance/ippf/standards/

قائمـة الملاحق

ملحق (1)

قائمة باسماء محكمي استبانة الدراسة

تسلسل	الاسم	القسم	الجامعة
1	أ.د. تركي الحمود	قسم المحاسبة	اليرموك
2	أ.د. محمود قاقيش	قسم المحاسبة	اليرموك
3	أ.د. أحمد العمري	قسم المحاسبة	اليرموك
4	أ.د. ميشيل سويدان	قسم المحاسبة	اليرموك
5	أ. محمد العزام	قسم المحاسبة	اليرموك

ملحق (2)



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

تحية طيبة وبعد ،

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك الاردنية، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.

وباعتباركم من أصحاب الخبرة والعاملين في هذا المجال، والمهتمين بمثل هذه المواضيع، نرجو التكرم بقراءة الاستبانة المرفقة وإبداء الرأي حول فقراتها، مع التأكيد بأن إجاباتكم سوف تعامل بمنتهى السرية وسوف يتم استعراض النتائج بشكل إجمالي، ولاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

المشرف	الطالب
ا. د. تركي الحمود	احمد محمد زرعيني

الجزء الأول: معلومات عامة

1- المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

☐ آخر (يرجى ذكره...........)

2- التخصص العلمي:

☐ المحاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية

☐ اقتصاد ☐ إدارة أعمال

☐ نظم معلومات محاسبية / إدارية ☐ آخر (يرجى ذكره...........)

3- عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق الداخلي:

☐ أقل من 3 سنوات ☐ من 3 سنوات إلى أقل من 6 سنوات

☐ من 6 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ☐ من 10 سنوات فأكثر

4- الشهادة المهنية: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ (Certified Internal Auditor) CIA

☐ (Certified Public Accountant) CPA

☐ (Jordan CPA) JCPA

☐ (Certified Management Accountant) CMA

☐ أخرى (يرجى ذكرها...........)

☐ لا يوجد

5- نوع البنك

☐ بنك تجاري ☐ بنك اسلامي

الجزء الثاني : ما هي درجة موافقتكم على كل من الفقرات التالية المتعلقة بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وذلك فيما يتعلق ببنككم.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
A	ATTRIBUTE STANDARDS(1000-1300) معايير السمات					
A1	1000: الغاية والسلطة والمسؤولية Purpose, Authority and Responsibility					
1	يوجد في البنك ميثاق (نظام) للتدقيق الداخلي يحدد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات التدقيق الداخلي.					
2	يحدد نظام التدقيق الداخلي نطاق عمل دائرة التدقيق الداخلي.					
3	يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة نظام التدقيق الداخلي بشكل دوري.					
4	يصادق مجلس الإدارة على اعتماد نظام التدقيق الداخلي.					
5	يحدد نظام التدقيق الداخلي طبيعة خدمات التوكيد والخدمات الاستشارية المقدمة للمنشأة.					
6	يحدد نظام التدقيق الداخلي تعريف وقواعد السلوك المهني ومعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.					
A2	1100: الاستقلالية والموضوعية Independence and Objectivity					
7	يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يقوم بفحصها.					
8	تتبع دائرة التدقيق الداخلي الى مجلس الإدارة في الهيكل التنظيمي للشركة.					
9	لا تؤثر العلاقات الشخصية بين موظفي البنك والمدقق الداخلي على عملية التدقيق.					
10	يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير خارجي.					
11	لايقوم المدقق الداخلي بأية عمليات تنفيذية.					
12	إذا تم الإخلال باستقلالية أو موضوعية المدقق يتم الإفصاح عن ذلك لمجلس الادارة.					
13	يحرص مدير التدقيق الداخلي على أن الموظفين المنتقلين من أقسام وإدارات أخرى إلى دائرة التدقيق الداخلي في البنك لا يدققون الآن ما أنجزوه في دوائرهم السابقة.					
A3	1200: الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة Proficiency and Due Professional Care					
14	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة والمهارات والمؤهلات اللازمة للقيام بالأعمال والمسؤوليات الموكلة إليه.					
15	تشجع إدارة التدقيق المدققين الداخليين على تطوير مهاراتهم عن طريق الحصول على مؤهلات علمية وشهادات مهنية \ مثل شهادة مدقق داخلي معتمد(CIA).					

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
16	يستعين مدير التدقيق الداخلي بأصحاب الكفاءة والخبرة المتخصصة في حال افتقار المدققين الداخليين للمعرفة والمهارة والمؤهلات اللازمة للقيام بالمهمة.					
17	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة وكفاية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة البنك.					
18	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمخاطر الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وطرق الرقابة والتقنيات المتوفرة للتدقيق باستخدام التكنولوجيا الحديثة.					
19	يأخذ المدقق بعين الاعتبار درجة التعقيد والأهمية النسبية للأمور التي يقوم بتدقيقها.					
20	يأخذ المدقق بعين الاعتبار كفاية وفعالية إجراءات إدارة المخاطر والرقابة والتوجيه (الحاكمية المؤسسية).					
21	يأخذ المدقق بعين الاعتبار تكلفة أنشطة التوكيد مقارنة مع المنافع المحتملة.					
22	يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي ويستند إليها عند أداء عمله.					
A4	**1300: برنامج تحسين وضبط الجودة Quality Assurance and Improvement Program**					
23	يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير برنامج لتحسين وتوكيد جودة نشاط التدقيق الداخلي.					
24	يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير برنامج لتقييم كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي.					
25	يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة وقياس والإشراف على نشاط التدقيق الداخلي بشكل يومي مستمر من خلال السياسات والإجراءات الروتينية لإدارة نشاط التدقيق الداخلي.					
26	تتم عملية التقييم المستمر للمدقق الداخلي لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.					
27	تخضع نتائج أعمال إدارة التدقيق الداخلي للتقييم من قبل جهات خارجية بشكل دوري.					
28	يقوم مدير التدقيق الداخلي برفع نتائج التقييم الداخلي المستمر إلى مجلس الإدارة.					
29	يقوم مدير التدقيق الداخلي برفع نتائج التقييم الخارجي والتقييم الداخلي الدوري إلى مجلس الإدارة حال الانتهاء من عملية التقييم.					

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
B	**PERFORMANCE STANDARDS (2000-2600)معايير الأداء**					
B1	**2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي Managing the Internal Audit Activity**					
30	يقوم المدقق الداخلي بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة وتقييم المخاطر المتعلقة بها.					
31	يقوم مدير التدقيق بعرض خطط أنشطة التدقيق الداخلي والموارد المطلوبة متضمنة التغيرات المرحلية الهامة على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للمراجعة والمصادقة.					
32	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية وموزعة بكفاءة.					
33	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.					
34	يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وتنسيق النشاطات مع الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بتقديم خدمات التوكيد والاستشارات للتأكد من التغطية السليمة والتقليل من ازدواجية الجهود.					
B2	**2100: طبيعة العمل Nature of Work**					
35	يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم إجراءات الحاكمية المؤسسية وعمل التوصيات الملائمة لتحسينها وتحقيق أهدافها.					
36	يقوم المدقق بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية النشاطات والبرامج والأهداف المتعلقة بأخلاقيات المنظمة.					
37	يقوم المدقق بالتأكد فيما إذا كانت إدارة تكنولوجيا المعلومات للمنشأة تحافظ على وتدعم استراتيجيات وأهداف المنشأة.					
38	يقوم المدقق بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمشاركة بتحسينها.					
39	يقوم المدقق بتقييم مدى تعرض العمليات ونظم المعلومات وأنظمة التحكم في البنك للخطر.					
40	يقوم المدقق بتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في التصدي للمخاطر الموجودة في عمليات وأنظمة معلومات البنك.					
41	يقوم المدقق بمراجعة البرامج والعمليات للتأكد من مدى مطابقة النتائج للأهداف والغايات الموضوعة.					
42	عند تقديم خدمة استشارية يقوم المدقق باقتراح إجراءات رقابية تحقق الهدف من الاستشارة.					
B3	**2200: التخطيط للمهمة Engagement Planning**					
43	يقوم المدقق بإعداد خطة لكل مهمة تدقيق تتضمن أهداف المهمة ونطاقها والوقت اللازم وتوزيع الموارد كما يقوم.					

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
44	عند إعداد الخطة يقوم المدقق بمراجعة أهداف النشاط المراد تدقيقه ووسائل الرقابة على أداء هذا النشاط.					
45	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار المخاطر الجوهرية على النشاط والمستوى المقبول من هذه المخاطر.					
46	عند إعداد الخطة يأخذ المدقق بعين الاعتبار كفاية وفعالية عمليات الرقابة وإدارة المخاطر للنشاط وإمكانية تحسينها.					
47	يراعي المدقق عند تحديد نطاق المهمة أن يكون كافيا لتحقيق أهداف المهمة.					
48	عند تحديد نطاق المهمة يأخذ المدقق بالاعتبار الأنظمة والتقارير والأشخاص والممتلكات الملائمة وكذلك التي تقع تحت سيطرة طرف ثالث.					
49	يقوم المدقق بتحديد الموارد الكافية والمناسبة لتحقيق أهداف المهمة بناء على تقييم طبيعة وتعقيد المهمة ومحددات الوقت والموارد المتاحة.					
50	يقوم المدقق بتطوير برامج عمل لتحقيق أهداف المهمة تتضمن إجراءات تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات خلال المهمة، وتتم المصادقة على البرنامج قبل البدء بتنفيذه.					
B4	**2300: تنفيذ المهمة Performing the Engagement**					
51	يقوم المدقق الداخلي بتحديد المعلومات الموثوقة والملائمة والمفيدة الكافية لتحقيق أهداف المهمة.					
52	يبني المدقق الداخلي استنتاجاته ونتائج المهمة على مجموعة من التقييمات والتحاليل المناسبة.					
53	يقوم المدقق بتوثيق المعلومات الملائمة التي تدعم استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق.					
54	يقوم مدير التدقيق الداخلي بضبط والتحكم بالوصول الى سجلات المهمة.					
55	يقوم مدير التدقيق بالإشراف على مهام التدقيق للتأكد من تحقيق أهداف تلك المهام وضبط جودتها وتطوير الكادر.					
56	يقوم مدير التدقيق الداخلي بتوثيق عملية الإشراف على المهام والاحتفاظ بالأدلة التي تثبت ذلك.					
B5	**2400: إيصال النتائج (التقارير) Communicating Results**					
57	يقوم المدققون الد اخليون بتوصيل نتائج التدقيق متضمنة أهداف ونتائج وتوصيات المهمة الى مجلس ادارة البنك.					
58	يتضمن تقرير المدقق الداخلي محددات استعمال ونشر نتائج المهمة عند السماح للأطراف الخارجية بالاطلاع عليها.					

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
59	يكون تقرير المدقق الداخلي دقيقاً وخالياً من الأخطاء.					
60	يكون تقرير المدقق الداخلي موضوعياً غير متحيز لجهة معينة.					
61	يكون تقرير المدقق الداخلي واضحاً بلغة سهلة وبسيطة ومفهومة بعيداً عن التعقيد.					
62	تقرير المدقق الداخلي كامل وشامل لم يغفل عن شيء ضروري ويتضمن المعلومات والملاحظات الهامة الملائمة التي تدعم الاستنتاجات والتوصيات.					
63	يقدم المدقق الداخلي تقريره في الوقت المناسب.					
64	يشير المدقق في تقريره أنه قام بعمله وفقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إذا كان ملتزماً بهذه المعايير.					
65	في حال لم يلتزم المدقق بأحد المعايير أو المبادىء أو قواعد السلوك المهني فإنه يفصح عن ذلك وعن سبب عدم الالتزام وأثر ذلك على نتائج المهمة.					
66	يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة واعتماد التقرير النهائي للمهمة قبل إرساله للجهات ذات العلاقة.					
B6	**2500: المتابعة Monitoring Progress**					
67	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات لمتابعة ردود الإدارة على الملاحظات الواردة في التقارير المرسلة.					
68	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات للرقابة والتأكد من أن الإدارة تنفذ أعمالها بفعالية.					
69	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات لرقابة قبول الإدارة للمخاطر.					
70	يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات لمتابعة تنفيذ نتائج وتوصيات المهام الاستشارية المقدمة.					
B7	**2600: قبول الإدارة للمخاطر Resolution of Senior Management Acceptance of Risks**					
71	يتناقش مدير التدقيق الداخلي مع الإدارة إذا اعتقد أن الإدارة قد قبلت شيئا من المخاطر أعلى من المستوى المقبول بالنسبة للمنشأة.					
72	في حال رفضت الإدارة تخفيض مستوى المخاطر المقبولة يقوم مدير التدقيق الداخلي بالكتابة إلى مجلس الإدارة لحل الأمر.					

الجزء الثالث: ما هي درجة مساهمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين وتنظيم العمل في البنوك الاردنية بشكل عام وببنككم بشكل خاص.

الرقم	الفقرة	درجة المساهمة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	معدومة
1	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتقييد البنك وجميع دوائره بتطبيق النصوص والاحكام القانونية والنظامية المفروضة على البنك.					
2	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتطبيق البنك وجميع دوائره لكافة الانظمة الموضوعة من قبل البنك والتاكد من المتطلبات القانونية والتشريعية.					
3	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتقييد البنك وجميع دوائره بتطبيق السياسات العامة الموضوعة من قبل البنك.					
4	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بتقييد البنك وجميع دوائره بتطبيق التوصيات والمقترحات التي تصدر عن البنك المركزي ومجلس ادارة البنك والجمعية العمومية للمساهمين والمدقق الخارجي وعن اي جهة رسمية اخرى.					
5	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدوليةعلى زيادة مصداقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية التي يعدها البنك.					
6	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بزيادة فاعلية وملائمة الانظمة المتبعة من قبل البنك لقياس ومتابعة المخاطر مثل (مخاطر السوق، تقلبات اسعار النقد، تقلبات معدل الفائدة، السيولة).					
7	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بزيادة فاعلية وملائمة انظمة الرقابة الداخلية في البنك.					
8	يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بوجود نظام للامان التكنولوجي والمعلوماتي ونظام لسرية المعلومات في البنك.					
9	يقوم المدقق الداخلي بابلاغ مجلس الادارة باي انحرافات قد تحدث في البنك.					

الجزء الرابع: ما هي درجة أهمية كل من المعوقات التالية التي تحول دون الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية فيما يتعلق ببنككم.

الرقم	الفقرة	درجة الأهمية				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	معدومة
1	عدم وجود الزام قانوني للبنوك بالالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.					
2	ارتفاع تكاليف الالتزام بهذه المعايير.					
3	عدم اعتراف الإدارة العليا باستقلالية التدقيق الداخلي.					
4	عدم قناعة المدقق بأهمية الالتزام بالمعايير كونها لا تضيف قيمة لعمل التدقيق من وجهة نظره.					
5	انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي وانخفاض عدد المؤهلين في التدقيق الداخلي.					
6	عدم المعرفة او الاطلاع على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.					
7	عدم رغبة مدير التدقيق بالتطوير والاكتفاء بما هو سائد.					
8	عدم إدراك الإدارات لأهمية الدور الذي يلعبة التدقيق الداخلي.					
9	عدم وجود جهة أو لجنة مسؤولة عن الإشراف على التزام البنوك بمعايير التدقيق الداخلي.					
10	عدم وجود معايير مراجعة داخلية خاصة بالبنوك.					
11	قلة الدورات والبرامج التدريبية الدورية لكادر التدقيق.					
12	انخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.					

هل هناك معوقات أخرى فيما يتعلق ببنككم (يرجى ذكرها)

-1

-2

-3

-4

ملحق (3)

تعليمات انظمة الظبط والرقابة الداخلية

رقم (2007/35)

صادرة عن البنك المركزي الاردني سندا لاحكام

المادة (45/أ) من قانون البنك المركزي

والمادة (99/ب) من قانون البنوك

ادارة التدقيق الداخلي

على البنك الالتزام بايجاد ادارة تدقيق داخلي مستقلة تتبع مباشرة الى لجنة التدقيق وبحيث يتم رفع تقارير دورية اليها. وتكون مهام ادارة التدقيق وبحد ادنى ما يلي:

3- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الادارة وعلى ان يتضمن مهام ادارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

4- وضع اجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع افضل الممارسات والمعايير الدولية.

5- اعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق وبحيث تكون مستمدة من الخطة الاستراتيجية للبنك، وعلى ان تشمل معظم انشطة البنك ووحداته التنظيمية بما فيها ادارة المخاطر، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الانشطة.

6- اعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

7- رفد ادارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الانشطة والعمليات، وعلى ان يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

8- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتاكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الادارة التنفيذية لعدم تكرارها.

9- التاكد من توفر الاجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوي عملاء البنكوالملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

10- الاحتفاظ بتقارير واوراق التدقيق، ولمدة تتفق واحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، وبشكل منظم وامن وان تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

ملحق (4)

أقسام معايير التدقيق الداخلي الدولية

(1000-1300) معايير الصفات (ATTRIBUTE STANDARDS)

1000: الغاية والسلطة والمسؤولية

ينص هذا المعيار على أن نظام التدقيق الداخلي يجب أن يحدد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي، وبما يتوافق مع تعريف التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير، كما يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يقوم بمراجعة نظام التدقيق الداخلي بشكل دوري وأن يقدمه للإدارة والمجلس للمصادقة عليه.

1100: الاستقلالية والموضوعية

ينص هذا المعيار على أن نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يكون مستقلاً، كما يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين عند أدائهم لأعمالهم، ويتضمن هذا المعيار المعايير الفرعية التالية:

1110: الاستقلال التنظيمي

يجب أن يرتبط مدير التدقيق الداخلي بمستوى إداري ملائم ضمن المنشأة (مجلس الإدارة) يرفع إليه تقاريره وبما يتيح لدائرة التدقيق الداخلي القيام بمسؤولياتها، كما يجب على مدير التدقيق التأكيد للمجلس (سنويا على الأقل) على الإستقلال التنظيمي لنشاط التدقيق الداخلي. كما يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي بعيدا عن أي تدخل في تحديد نطاق التدقيق وأداء العمل وإيصال النتائج.

1120: الموضوعية الفردية

المدققون الداخليون يجب أن يتجنبوا تعارض المصالح وأن يكون موقفهم متجرداً وغير متحيز.

1130: الإخلال بالاستقلالية أو الموضوعية

إذا تم الإخلال باستقلالية أو موضوعية المدقق بشكل جوهري أو ظاهري فيجب أن يتم الإفصاح عن ذلك وبشكل تفصيلي للمستوى الإداري الملائم، كما يجب أن يمتنع المدقق الداخلي عن تقييم العمليات التي سبق له أن قام بتنفيذها، كما يجب أن يقوم طرف خارجي بالتدقيق على الأعمال التي لاتقع ضمن مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي.

1200: الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة

ينص هذا المعيار على أن مهام التدقيق الداخلي يجب أن تنفذ بكفاءة وبالعناية المهنية اللازمة، ويتضمن هذا المعيار المعايير الفرعية التالية:

1210: الكفاءة

يجب أن يمتلك المدققون الداخليون المعرفة والمهارات والمؤهلات العلمية اللازمة للقيام بالأعمال والمسؤوليات الموكلة إليهم، كذلك يجب على دائرة التدقيق الداخلي أن تمتلك طاقم متكامل قادر على القيام بمسؤوليات التدقيق الداخلي.

1220: بذل العناية المهنية اللازمة

يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا العناية والمهارة المتوقعة من مدقق داخلي كفؤ وحصيف، العناية المهنية لا تعني العصمة من الخطأ.

يجب على المدققين الداخليين بذل العناية المهنية اللازمة بأخذهم في الإعتبار الأمور التالية:

- نطاق وحجم العمل اللازم لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.
- درجة التعقيد والأهمية النسبية للأمور التي يقومون بتدقيقها.
- كفاية وفعالية إجراءات إدارة المخاطر والرقابة والتوجيه (الحاكميه المؤسسية).
- احتمالية حدوث أخطاء وحالات غش وعدم التزام جوهرية.
- تكلفة أنشطة التوكيد مقارنة مع المنافع المحتملة.

1230: التطوير المهني المستمر

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحسين معارفهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم من خلال التعليم والتطوير المهني المستمر.

1300: برنامج تحسين وضبط الجودة

ينص هذا المعيار على أنه يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يقوم بتطوير برنامج لتحسين وتوكيد جودة نشاط التدقيق الداخلي وبحيث يغطي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

يجب أن يتضمن برنامج تحسين وتوكيد جودة نشاط التدقيق الداخلي نوعان من التقييم هما التقييم الداخلي والتقييم الخارجي.

يجب أن يتم التقييم الخارجي لنشاط التدقيق مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، ومن خلال مراجع أو فريق مراجعة كفؤ ومستقل من خارج المنشأة، كما يجب أن يناقش مدير التدقيق الداخلي مع المجلس الحاجة الى تكرار التقييم الخارجي والمؤهلات المطلوبة فيمن يقوم بعملية التقييم الخارجي.

ويتضمن هذا المعيار المعايير الفرعية التالية:

1320: كتابة التقرير عن برنامج تحسين وضبط الجودة

يجب أن يقوم مدير التدقيق الداخلي برفع نتائج برنامج تحسين وتوكيد الجودة الى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

1321: استخدام عبارة "يتوافق مع معايير التدقيق الدولية"

يجوز لمدير التدقيق الداخلي أن يذكر في تقاريره أن نشاط التدقيق الداخلي يتوافق مع معايير التدقيق الداخلي الدولية فقط إذا كانت نتائج برنامج تحسين وتوكيد الجودة تدعم ذلك.

1322: الإفصاح عن عدم التوافق

في حال عدم توافق نشاط التدقيق الداخلي مع تعريف التدقيق الداخلي أوقواعد السلوك المهني أوالمعايير وبما يؤثر على عمل التدقيق، فيجب على مدير التدقيق أن يفصح عن حالات عدم التوافق وأثرها للإدارة والمجلس.

(2600-2000) معايير الأداء (PERFORMANCE STANDARDS)

2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي

ينص هذا المعيار على أنه يجب على مدير التدقيق الداخلي إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية وبما يضيف قيمة للمنشأة، ويتضمن هذا المعيار المعايير التالية:

يجب على مدير التدقيق الداخلي الإتصال مع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة لعرض خطط أنشطة التدقيق الداخلي والموارد المطلوبة متضمنة التغيرات المرحلية الهامة بهدف المراجعة والمصادقة.

يجب على مدير التدقيق الداخلي التأكد من أن موارد التدقيق مناسبة وكافية، وموزعة بفعالية لإنجاز الخطة المعتمدة.

يجب أن يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

2100: طبيعة العمل

ينص هذا المعيار على أن نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يقوم بتقييم والمساهمة بتحسين إجراءات الحاكمية وإدارة المخاطر والرقابة باستخدام منهج منظم ومنضبط، ويتضمن هذا المعيار المعايير التالية:

2110: الحاكمية

يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم وتقديم التوصيات المناسبة في سبيل تحسين إجراءات الحاكمية المؤسسية لتحقيق أهدافها المتعلقة بـ:

- الترويج للقيم والأخلاق داخل المنظمة.
- التأكيد على فعالية إدارة ورقابة الأداء.
- إيصال المعلومات المتعلقة بالرقابة والمخاطر الى المستويات الملائمة.
- تنسيق النشاطات وإيصال المعلومات للإدارة والمجلس والمدقيقين الداخليين والخارجيين.

2120: إدارة المخاطر

يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم فعالية والمساهمة بتحسين عمليات إدارة المخاطر.

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى تعرض العمليات ونظم المعلومات في المنشأة للمخاطر فيما يتعلق ب:

- موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية.
- فعالية وكفاءة العمليات.
- الحفاظ على الأصول.
- الامتثال للقوانين والأنظمة والعقود.

يجب على المدققين الداخليين مراجعة البرامج والعمليات للتأكد من مدى مطابقة النتائج للأهداف والغايات الموضوعة.

عند تقديم خدمة إستشارية يجب على المدققين الداخليين إقتراح إجراءات رقابية تحقق الهدف من الإستشارة.

يجب على المدققين الداخليين عند تقييم إجراءات الرقابة في الشركة أن يأخذوا بالإعتبار طرق الرقابة التي تعرفوا عليها أثناء تقديمهم خدمات إستشارية.

2200: التخطيط للمهمة

ينص هذا المعيار على أنه يجب على المدققين الداخليين إعداد وتوثيق خطة لكل مهمة تدقيق تتضمن أهداف المهمة ونطاقها والوقت اللازم وتوزيع الموارد، ويتضمن هذا المعيار المعايير الفرعية التالية:

2201: اعتبارات التخطيط

يجب على المدققين الداخليين عند التخطيط للمهمة أن يأخذوا بالإعتبار الأمور التالية:

- أهداف النشاط المراد تدقيقه ووسائل الرقابة على أداء هذا النشاط.
- المخاطر الجوهرية على النشاط وأهدافه وموارده والوسائل التي يتم من خلالها الإبقاء على الآثار المحتملة لهذه المخاطر عند المستوى المقبول.
- كفاية وفعالية إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر للنشاط.
- إمكانية تحسين إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر للنشاط.

يجب على المدققين الداخليين التأكد من قيام الإدارة بوضع معايير كافية لتحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات الموضوعة قد تم تحقيقها، في حال كانت المعايير كافية فيجب على المدققين الداخليين استخدامها في عمليات التقييم، أما في حال كانت المعايير غير كافية فيجب على المدققين الداخليين العمل مع الإدارة لتطوير معايير تقييم مناسبة.

2220: نطاق المهمة

يجب أن يكون نطاق المهمة كافيا لتحقيق أهداف المهمة.

يجب أن يتضمن نطاق المهمة الأنظمة والتقارير والأشخاص والممتلكات الملائمة وكذلك التي تقع تحت سيطرة طرف ثالث.

2230: توزيع الموارد

يجب على المدققين الداخليين تحديد الموارد الكافية والمناسبة لتحقيق أهداف المهمة بناء على تقييم طبيعة وتعقيد المهمة ومحددات الوقت والموارد المتاحة.

2240: برنامج عمل المهمة

يجب على المدققين الداخليين تطوير وتوثيق برامج عمل تحقق أهداف المهمة.

تتضمن برامج العمل إجراءات تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات خلال المهمة، ويجب أن تتم المصادقة على البرنامج قبل البدء بتنفيذه، وتتم المصادقة على أية تعديلات في حينها.

2300: تنفيذ المهمة

ينص هذا المعيار على أنه يجب على المدققين الداخليين تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية لتحقيق أهداف مهمة التدقيق، ويتضمن هذا المعيار المعايير التالية:

2310: تحديد المعلومات

يجب على المدققين الداخليين تحديد معلومات كافية وموثوقة وملائمة ومفيدة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

2320: تحليل وتقييم المعلومات

يجب على المدققين الداخليين أن يقوموا بوضع إستنتاجات ونتائج مهمة التدقيق بناءً على التحليل والتقييم المناسب.

2330: توثيق المعلومات

يجب على المدققين الداخليين توثيق المعلومات الملائمة التي تدعم إستنتاجات ونتائج مهمة التدقيق.

2340: الإشراف على المهمة

يجب أن يتم الإشراف على مهام التدقيق بشكل سليم للتأكد من تحقيق أهداف تلك المهام وضبط جودتها وتطوير الكادر الذي يقوم بتنفيذ هذه المهام.

2400: إيصال النتائج (التقارير)

ينص هذا المعيار على أنه يجب على المدققين الداخليين إيصال نتائج مهمة التدقيق.

يجب أن تتضمن التقارير أهداف مهام التدقيق ونطاقها بالإضافة الى الإستنتاجات والتوصيات القابلة للتطبيق وخطط العمل، وأن يحتوي التقرير النهائي لنتائج المهمة على رأي المدقق الشامل واستنتاجاته حيثما كان ذلك مناسباً، كما يجب على المدقق الإشادة بالأداء الجيد في التقرير، كما يجب أن يتضمن تقرير المدقق الداخلي بعض المحددات على توزيع واستعمال نتائج المهمة عند السماح للأطراف الخارجية بالإطلاع عليها.

يجب أن يكون التقرير دقيقاً وموضوعياً وواضحاً وموجزاً، كما يجب أن يكون بناءً وكاملاً وبالوقت المناسب.

اذا احتوى تقرير المدقق النهائي على أخطاء جوهرية فيجب على مدير التدقيق الداخلي الإتصال مع كل الجهات التي وصلهم التقرير لإعلامهم بهذه الأخطاء وتزويدهم بما هو صحيح.

يجوز للمدقق الداخلي أن يذكر في تقاريره أنه تم إنجاز المهام بما يتوافق مع معايير التدقيق الداخلي الدولية فقط إذا كانت نتائج برنامج تحسين وتوكيد الجودة تدعم ذلك.

في حال عدم توافق أداء المهمة مع تعريف التدقيق الداخلي أو قواعد السلوك المهني أو المعايير وبما يؤثر على أداء المهمة، فيجب على المدقق أن يفصح في التقريرعن المبدء أو قاعدة السلوك أو المعيار الذي لم يلتزم به وسبب ذلك وأثر عدم الإلتزام على المهمة ونتائج المهمة.

2500: المتابعة

ينص هذا المعيار على أنه يجب على مدير التدقيق الداخلي وضع والإحتفاظ بنظام لمتابعة ردود فعل الإدارة على الملاحظات ونتائج التقارير المرسلة، كما يجب على مدير التدقيق الداخلي وضع إجراءات متابعة للرقابة والتأكد من تنفيذ ردود فعل الإدارة بفعالية أو قبولها للمخاطر المترتبة على عدم اتخاذ إجراءات.

يجب على نشاط التدقيق الداخلي متابعة التصرف بنتائج المهام الإستشارية الى المدى المتفق عليه مع العميل.

2600: قرار قبول الإدارة للمخاطر

عندما يعتقد مدير التدقيق الداخلي أن الإدارة قد قبلت شيئا من المخاطر أعلى من المستوى المقبول بالنسبة للمنشأة، فيجب عليه مناقشة الأمر مع الإدارة، وفي حال رفضت الإدارة تخفيض مستوى المخاطر المقبولة، فيجب على مدير التدقيق الداخلي كتابة تقرير بالموضوع إلى مجلس الإدارة لحله.

ملحق (5)

قائمة الاختصارات

IAP	Internal Auditing Profession
IIA	Institute of Internal Auditors
IFAC	International Federation of Accountants
IPPF	International Professional Practices Framework
CBOK	Common Body of Knowldedge
IFA	Institute of Financial Accountants
SOCPA	Saudi Organization for Certified Public Accountants
JACPA	Jordan Association of Certified Puplic Accountant
ABJ	Association of Banks in Jordan
CIA	Certified Internal Auditor
JCPA	Jordanian Certified Public Accountant

Abstract

Zere'eni, Ahmad Mohammad, '' Extant of Application of International Internal Auditing Standards in the Banks Working in Jordan'', Master Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan, 2013, (Supervisor: Dr. Turki AL-hmoud).

The objective of this research is to identify the extent of the application of the International Internal Auditing Standards in the Jordanian banks. Further more, this research identifying if the applications of these standards will improve and organize the business in the banks workin in Jordan from the point view of the internal auditors. In the same context, determine the most important constraints that prevent from applying these standards. In addition, the research tests the impact of some demographic variables of the internal auditors on the standard of the implementing these standards.

In order to achieve these objectives, the researcher prepared a questionnaire according to the provisions of the International Internal Auditing Standards addressed to Jordanian banks auditors. In total 75 questionnaires were distributed to the internal auditors in 26 banks working in Jordan. 66 questionnaires were returned with a percentage of 88% of the total questionnaires. Also, to test the hypotheses the researcher used arithmetic averages, one sample t-test and way ANOVA. The study concluded with a number of results:

1. The internal auditors in Jordanian banks are highly committed in general, to the international internal auditing standards. With respect to the degree of consent to the terms of international internal auditing standards, it is found from the t-test that the average is ranged between 4.141 and 4.626 which is higher than the supposed average.
2. From the viewpoint of the questionnaire respondents, the application of international internal audit standards contributes in improving and organizing the business in the Jordanian banks.
3. There are constraints that prevent the commitment of the internal auditors in the banks workin in Jordan to the International Internal Audit standards. The most important constraints are the low financial incentives to attract skills, the declined number of holders of professional certificates in internal auditing, the minority of programs and training courses for the auditing staff, and the non confession of the senior management to independence of the declined number of holders of professional certificates in internal auditing.

4. There is a statistical significant difference between the level of commitment of the internal auditors in the Jordanian banks to the standards of international internal auditing attributed to the number of experience. There is no statistical significant difference between the level of commitment of the internal auditors in the Jordanian banks to the standards of international internal auditing referred to other factors.
5. There is a statistical significant difference between the level of commitment of the internal auditors to the purpose, authority and responsibility sub standards of international internal auditing attributed to the type of bank. Meanwhile, there is no statistical significant difference attributed to other factors.
6. The lack of interest of the internal auditors in the Jordanian banks in the professional courses concerning internal auditing and this is obvious in the decrease of the holders of professional certificates in the field of auditing.

The research was concluded with a group of recommendations.

Key Words: International Internal Auditing Standards, Internal Auditing, Jordanian Banks.